



مطبوعة في مقياس التحليل المالي وإدارة المشاريع محاضرات و تمارين محلولة

○○○ موجهة لطلبة:

← السنة الأولى ماستر إدارة أعمال

إعداد الدكتورة/ نظيرة قلادي

السنة الجامعية
2021/2020

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	البيان
1	المقدمة
2	الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي
3	المحور الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية
3	1- تعريف الوظيفة المالية
4	2- مراحل تطور الوظيفة المالية
5	3- أهمية الوظيفة المالية
5	4- قرارات وأهداف الوظيفة المالية
8	5- وظائف الإدارة المالية
10	المحور الثاني: التحليل المالي
11	1- تعريف التحليل المالي
11	2- مراحل عملية التحليل المالي
12	3- أدوات التحليل المالي
15	4- أهداف التحليل المالي
16	5- نتائج التحليل المالي
17	الفصل الثاني: تحليل القوائم المالية
18	المحور الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية المالية)
18	1- تعريف قائمة المركز المالي
19	2- أهمية قائمة المركز المالي
20	3- محدودية قائمة المركز المالي
20	4- شروط إنجاز قائمة المركز المالي
21	5- عناصر قائمة المركز المالي
23	6- شكل قائمة المركز المالي
24	المحور الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
24	1- تعريف قائمة الدخل
25	2- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

29	3- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.....
30	المحور الثالث: جدول سيولة الخزينة (تدفقات الخزينة)
31	1- تعريف جدول تدفقات الخزينة
32	2- أهمية جدول تدفقات الخزينة
33	3- مكونات جدول تدفقات الخزينة
34	4- عرض جدول تدفقات الخزينة
36	المحور الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة
38	الفصل الثالث: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
39	المحور الأول: مؤشرات التوازن المالي
39	1- رأس المال العامل FR.....
42	2- الاحتياج من رأس المال العامل BFR.....
43	3- الخزينة الصافية Tn.....
47	المحور الثاني: تحليل التوازن المالي
47	1- تعريف التوازن المالي
47	2- شروط التوازن المالي للمؤسسة.....
50	الفصل الرابع: التحليل المالي باستخدام النسب المالية
51	المحور الأول: مفهوم النسب المالية
51	1- تعريف النسب المالية
52	2- مميزات النسب المالية
53	المحور الثاني: أنواع النسب المالية
53	1- نسب المديونية
54	2- نسب السيولة
55	3- نسب النشاط
60	4- نسب المرودية والربحية
63	5- محددات التحليل بالنسب المالية
65	الفصل الخامس: تقييم المشاريع الاستثمارية
66	المحور الأول: مفاهيم حول تقييم المشاريع
66	1- مفهوم تقييم المشاريع

66	2- العوامل المؤثرة على اختيار الاستثمارات
67	3- مفهوم الاستثمار.....
68	المحور الثاني: طرق اختيار الاستثمارات.....
68	1- طريقة فترة الاسترداد
72	2- طريقة معدل متوسط العائد
75	3- طريقة المعدل الداخلي للعائد
78	4- مؤشر الربحية
81	5- طريقة صافي القيمة الحالية
84	الفصل السادس: دراسة حالات تطبيقية شاملة
125	قائمة المراجع
130	الملاحق

المقدمة

يعد موضوع التحليل المالي وإدارة المشاريع من المواضيع الجديدة بالاهتمام من طرف الطلبة والباحثين والمسيرين ؛ فالتحليل المالي من أهم وأبرز المراحل التي تقوم بها المؤسسة لتحليل وضعها المالي واتخاذ القرارات اللازمة لتحسينه أو لتدعيمه، كما أن عملية تقييم المشاريع تدفع المؤسسة لاختيار المشروع الأنسب والذي يحقق أعلى ربح بأقل تكلفة.

جاءت هذه المطبوعة كمساهمة متواضعة منا، سعينا من خلالها تزويد الطلبة بمرجع في مقياس التحليل المالي وإدارة المشاريع، يتضمن مفاهيم ومحتوى بيداغوجي يتماشى والنظام المحاسبي المالي الجديد. فمقياس التحليل المالي وإدارة المشاريع، يقدم للطالب المهارات الضرورية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وإبراز نقاط قوتها ونقاط ضعفها، بالإضافة للتعرف على معايير تقييم المشاريع.

حرصنا خلال اعداد هذه المطبوعة على توافق محتواها مع البرنامج الرسمي المقدم من طرف الوزارة الوصية، كما حرصنا أيضا على تدعيم الجانب النظري بحزمة من التمارين التي جاءت مرفقة بحلولها، وهذا حتى يتمكن الطالب من التدريب والتأكد من مدى استيعابه للجانب النظري.

الفصل الأول:

مدخل للتحليل المالي

الفصل الأول: مدخل للتحليل المالي

يعد التحليل المالي عملية مهمة جدا للمؤسسة لاتخاذ قراراتها، ففعالية القرار ونجاحته تستوجب اجراء عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة، لمعرفة نقاط القوة ومحاولة تدعيمها، ومعرفة نقاط الضعف ومحاولة الوقوف عندها وتصحيحها.

المحور الأول: الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تعد الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي في أي مؤسسة، لكون موضوعها وهدفها هو معرفة النظريات، الأساليب والميكانيزمات الكفيلة لتحقيق مردودية تكفي صاحب المؤسسة من جانب، ومن جانب آخر مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل بالدرجة الأولى.

1- تعريف الوظيفة المالية: تعرف الوظيفة المالية بأنها عبارة عن مجموعة المهام والأنشطة المنجزة من طرف عدد من المصالح والأقسام، بهدف إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية اللازمة واستخدامها بطريقة مثلى.

وتبرز الوظيفة المالية في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون، والمتمثلة في وضع خطط للتمويل والحصول على موارد مالية، من ثم استخدام هذه الأخيرة بطريقة رشيدة تتماشى وأهداف المؤسسة، وهنا ينبغي تطبيق قواعد التحليل المالي¹.

فالوظيفة المالية هي المسؤولة عن تجميع الموارد داخل المؤسسة لتغطية احتياجات المؤسسة،

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي - الإدارة المالية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص.

بغية تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا بالتنسيق مع الوظائف الأخرى¹.

2- مراحل تطور الوظيفة المالية: لقد مرت الوظيفة المالية بعدة مراحل، ومن أهم المراحل التي

طورت الوظيفة المالية ما يلي:²

2-1- مرحلة الثلاثينات: اهتمت الوظيفة المالية في هذه المرحلة بإجراءات الإفلاس وإعادة التنظيم

وتوفير السيولة للمؤسسات، بالإضافة لوضع القواعد المسيرة لأسواق الأوراق المالية، وذلك لكون في

هذه المرحلة أفلس عدد كبير من المؤسسات باختلاف أنواعها وأحجامها ونشاطاتها بسبب أزمة

الكساد الكبير عام 1929م.

2-2- مرحلة الأربعينات وبداية الخمسينات: في هذه المرحلة تم التركيز على الجانب المؤسسي

منها، واهتمت بوجهة النظر الخارجية، كما اتصفت قواعدها بالوصفية.

2-3- مرحلة بداية الستينات: في هذه المرحلة انتقل التركيز إلى التحليل النظري وإلى عملية اتخاذ

القرارات المرتبطة بالأصول والخصوم بالطريقة التي يمكن من خلالها تعظيم قيمة المؤسسة.

2-4- مرحلة الثمانينات: كان المحور الرئيسي للتحليل المالي في هذه المرحلة هو قيمة المؤسسة.

2-5- في بداية القرن الحالي: ركزت الوظيفة المالية في هذه المرحلة على استراتيجيات النمو

والاندماج والابتلاع، كما ركزت أيضا على قواعد سوق المال والأوراق المالية التي يمكن إصدارها

للحصول على الموارد المالية الضرورية.

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشنفير، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص. 06.

² - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص. 25 - 26.

3- أهمية الوظيفة المالية: تكمن أهمية الوظيفة المالية للمؤسسة في تغطية احتياجاتها المالية، فتعمل الوظيفة المالية على تكوين التوليفة المثلى من مصادر التمويل (أموال خاصة، تمويل ذاتي، ديون) بحيث تحقق لها أعلى مردودية بأقل تكلفة ممكنة.

كما تظهر أهمية الوظيفة المالية كذلك في متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية، بعد القيام بتحديد وتوزيع مسؤولية استعمال الأموال وتوجيهها، والحرص على أن تتم العمليات المالية في إطار الخطط المرسومة.

فتتصدر مهمة الوظيفة المالية في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة وبأقل تكلفة وفي الوقت المناسب، وإنفاقها بالطريقة المثلى لتحقيق أغراض المؤسسة¹.

4- قرارات وأهداف الوظيفة المالية: تسعى الوظيفة المالية إلى الرقابة الدائمة والدورية لأنشطة المؤسسة، وهي رقابة مزدوجة داخلية وخارجية. فهي تقوم بالرقابة الداخلية من خلال تسجيل كل العمليات المادية والمالية بطريقة منظمة عن طريق تقنية المحاسبة العامة، كما أنها تقوم بتحليل كل هذه العمليات بواسطة تقنية المحاسبة التحليلية، الشيء الذي يسمح لها بتقييم تكاليفها والنتائج المتحصل عليها.

أما الرقابة الخارجية فهي رقابة بالنسبة للمحيط، تتمثل في إيجاد الطريقة المثلى لجلب الأموال. والمؤسسة من خلال نشاطها تسعى لتحقيق مردودية مناسبة تساعدها على الاستمرار في نشاطها وتوسيعه، وسيولة تمكنها من تسديد التزاماتها لتقوية مركزها المالي. كما أن المؤسسة تسعى أيضا لتعظيم قيمتها بالنسبة لممتلكيها وذلك بإقرار المقترحات الاستثمارية التي تؤدي لزيادة فعاليتها وارتفاع نموها.

¹ - عبد الحليم كرجة، علي ربابعة، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الصفاء للنشر، عمان، 2006، ص. 23.

4-1- قرارات الوظيفة المالية: تهتم الوظيفة المالية بدراسة واتخاذ القرارات المالية التي من شأنها

تعظيم ثروة الملاك بالمؤسسة، ومن أهم هذه القرارات ما يلي:¹

- قرار الاستثمار قصير الأجل: تعيين الحجم الملائم من رأس المال العامل؛
- قرار الاستثمار طويل الأجل: تحديد الفرصة الاستثمارية المناسبة للمؤسسة وحجم الطاقة الإنتاجية مع حجم ونوع مختلف الأصول الثابتة؛
- قرار التمويل الملائم: الذي يخفض تكلفة الأموال قدر الإمكان، وينسجم مع هيكل الأصول؛
- قرار مصادر التمويل قصيرة الأجل: أي الإئتمان التجاري والإئتمان المصرفي؛
- قرار مصادر التمويل طويلة الأجل بنوعيتها: الذاتية والقروض متوسطة وطويلة الأجل (قروض بنكية، سندات، قرض الإيجار)؛
- قرار توزيع الأرباح.

4-2- أهداف الوظيفة المالية: هناك أهداف خاصة بالوظيفة المالية، وأهداف عامة للمؤسسة

ككل، تسعى هذه الأخيرة لتحقيقها من خلال هذه الوظيفة.

4-2-1- الأهداف العامة للوظيفة المالية: تستمد الإدارة المالية في المؤسسة أهدافها من الأهداف

الأساسية للمؤسسة، فالهدف الأساسي لأي مؤسسة هو البقاء والنمو والاستمرارية والازدهار، ولكي

تحقق المؤسسة هذا الهدف تسعى لتحقيق أهداف مساندة أخرى لتحقيق الهدف الأساسي، وهذه

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشنفير، مرجع سابق، ص ص. 6-7.

الأهداف هي:¹

أ- **تعظيم الأرباح:** والمقصود هنا بتعظيم الأرباح، أي تحقيق مستوى ملائم من الأرباح لا يقل عن ما تحققه المؤسسات المماثلة التي تتعرض لنفس الظروف ونفس درجة المخاطرة. فتحقيق الأرباح يعد كميّار لاتخاذ القرارات، لكونها تعبر عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المؤسسة، وبالتالي فهي معيار للحكم على الأداء الاقتصادي. إلا أن هذا الهدف تعرض لانتقادات عديدة تمثلت في عدم وضوح النظرة إلى الأرباح، وأيضا إهمال القيمة الزمانية للنقود، إلى جانب تجاهل هذا الهدف لعنصر المخاطرة.

ب- **تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة:** يعرف هذا الهدف باسم مضاعفة ثروة المؤسسة، أو مضاعفة القيمة الصافية للمؤسسة، فهدف تعظيم قيمة المؤسسة في المدى الطويل يدل على تعظيم الثروة، ولزيادة القيمة السوقية لثروة الملاك علينا أن نعمل على رفع سعر سهم المؤسسة، فهذا الأخير أفضل مقياس لقيمة المؤسسة، وفي هذا الإطار يوجد الكثير من النماذج التي تسمح بتقييم الأسهم، وتصف سلوك المستثمر عند تحديد سعر السهم المتوقع، ومن أكثر هذه النماذج شيوعا هو نموذج "تسعير الأصول الرأسمالية" نموذج "MEDAF".

ج- **تحقيق التوازن بين السيولة والربحية:** للتوصل للهدف الأساسي للمؤسسة والمتمثل في تعظيم قيمتها السوقية لابد من تحقيق هدفين متلازمين لكنهما متعارضين هما: السيولة والربحية، ووظيفة المدير المالي هي التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين، فتحقق أحدهما سيكون على حساب

1 - أنظر: - عدنان تايه التعمي وآخرون، "الإدارة المالية- النظرية والتطبيق"-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص ص. 26- 33.

- محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية- الاستثمار والتمويل- التحليل المالي والأسواق المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 33.

التضحية بشيء من الآخر. فالربحية تتطلب استثمار الأموال في أصول أقل سيولة لارتفاع عائدها، وهذا الأمر يتعارض مع هدف السيولة مما يعرض المؤسسة لمخاطر عالية.

فتحقيق التوازن بين السيولة والربحية، تعني تحقيق التوازن بين الاستثمار الكامل للمواد المالية للمؤسسة لتعظيم الربح، وبين ضرورة الاحتفاظ بجزء من تلك الموارد في شكل نقدي لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة في حالة عدم توفرها على السيولة الخاصة.

4-2-2- الأهداف الخاصة للوظيفة المالية: مهما تعددت الأهداف الخاصة بالوظيفة المالية

فيمكن اختصارها في هدف التشخيص المالي، والذي يعتبر من الأهداف التقليدية للإدارة المالية في أي مؤسسة، بحيث يمكننا من التعرف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة ومعرفة التغيرات التي تحدث من سنة لأخرى، إضافة لتقييم تلك التغيرات للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المالية المقبلة.

ويهدف التحليل المالي إلى قياس مدى إمكانية المؤسسة في المحافظة على توازنها المالي في المدى القصير، المتوسط والطويل وبالتالي إصدار حكم عن وضعيتها المالية، بالإضافة إلى ضمان حد معقول من المردودية المالية يسمح لها بالاستمرار في نشاطها وتوسعه.

5- وظائف الإدارة المالية ومسئولياتها: يمكن إجمال الوظائف التي تقع على عاتق الإدارة المالية

بما يلي¹:

5-1- التخطيط المالي: يعد التخطيط المالي من أهم وظائف الإدارة المالية، فأول مهمة للمدير

المالي سواء في مؤسسة جديدة أو قائمة، هو وضع الخطط المالية من خلال إعداد الميزانيات التقديرية طويلة أو قصيرة المدى مستخدماً العديد من أساليب التخطيط الحديثة، والتي تتضمن

¹ - عدنان تابه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 22-26.

حساب الدخل والمصروف، التدفق النقدي، رأس المال العام، الموازنة النقدية، الموازنة الرأسمالية، ليحدد مسبقاً حجم الأموال المطلوبة ومدتها.

كما يجب على المدير المالي أن يأخذ بالاعتبار صعوبة التنبؤ بالمستقبل، وبأن خطته تقوم على مفهوم عدم التأكد، لذلك يجب أن تتميز خطته بالمرونة الكافية.

5-2- الرقابة المالية: تتم وظيفة الرقابة بتقييم أداء المؤسسة مع الخطط الموضوعية بغية معرفة الصعوبات التي تعترض هذه الخطط وحلها ومعالجتها وتصحيحها. ولهذا يتوجب على المدير المالي وضع نظام للرقابة المالية كفيل بمراجعة الأداء الحقيقي مع الخطط المسطرة، وعادة ما يكون في المؤسسة مراقب مالي يقوم بهذه العملية.

5-3- تنظيم الوظيفة المالية "الحصول على الأموال": يعد الحصول على الأموال من الوظائف الأساسية للإدارة المالية، فتدبير الأموال كنشاط يبدأ مع بداية المؤسسة ويستمر ما دامت المؤسسة مستمرة في نشاطها. فإذا ما أرادت المؤسسة الحصول على المال اللازم عن طريق إصدار الأسهم، يقوم المسير المالي بإعداد نشرة الإصدار لتعريف المستثمرين بالمؤسسة والهدف من الإصدار، أما إذا أرادت المؤسسة بيع الأسهم يتصل المسير المالي بالوسطاء في السوق المالي لترويج الأسهم للمتعاملين وبيعها، وأما في حالة رغبة المؤسسة في الحصول على التمويل من البنوك، فيقوم المسير المالي بإعداد المعلومات الأساسية عن النشاط الذي من أجله يطلب القرض والتدفقات النقدية موضحاً فيه كيفية استخدام القرض، وكيفية تسديده مع الفوائد المستحقة عليه. ويمكن أن تقوم المؤسسة بطرح سندات يتم بيعها للجمهور مباشرة، وفي كل هذه الحالات تظهر لنا مهام المسير المالي في كيفية الحصول على الأموال مع الأخذ بالاعتبار مصدر هذه الأموال وتكلفة الحصول

عليها، والمخاطر الناجمة عنها والبدائل التمويلية المتاحة، ومحاولة الحصول على أحسن هذه المصادر والتي تكون بشروط ميسرة وبأقل تكلفة ممكنة.

4-5- استثمار الأموال: إن الأموال الموجودة لدى أي مؤسسة تكون محدودة وتتميز بالندرة، لذلك جاء الاهتمام باستعمال المال بالشكل الأمثل وإذا ما أرادت المؤسسة النجاح، لا بد أن تستخدم هذه الأموال من أجل أن تعطي أعلى عائد ممكن مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالعائد. لذلك يجب على المسير المالي المقارنة بين العديد من البدائل، ومن هنا بدأ استخدام المعايير الاستثمارية للمفاضلة بين البدائل المتاحة حتى يمكن قياسها على أسس علمية سليمة لذلك أصبح التركيز على إدارة الأصول من مهام الإدارة المالية.

5-5- مواجهة مشكلات خاصة: تعد الوظائف الأربعة السابقة وظائف دورية متكررة ودائمة للإدارة المالية وللمسير المالي، ولكن قد يواجه المسير المالي من وقت لآخر مشاكل مالية خاصة وغير متكررة، وقد لا تحدث خلال حياة المؤسسة، ومن هذه المشاكل: الإفلاس، العسر المالي، إعادة التنظيم، الاندماج، الفشل، التصفية، الانفصال.

المحور الثاني: التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تحليل السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، وذلك بالدراسة الجيدة للقوائم المالية ومعرفة مدلولها، وهذا يتوقف على مهارات وكفاءة الإدارة المالية، فمعظم الأهداف والسياسات والقرارات يستحيل النظر إليها بمعزل عن الاعتبارات المالية.

1- تعريف التحليل المالي: يعرف التحليل المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استنتاج نقاط القوة لتدعيمها ونقاط الضعف لتجنبها مستقبلاً، وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والتحليلية قاعدة أساسية للتحليل بصفقتها مصدر المعلومات الرئيسية للمحلل المالي.

كما تحتاج عملية التحليل إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة، وهي معلومات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردين والمنافسين... إلخ¹.

2- مراحل عملية التحليل المالي: يركز التحليل المالي عموماً على منهج يتضمن خطوتين رئيسيتين:²

1-2- جمع ومعالجة المعلومات: تختلف ظروف جمع المعلومات المحاسبية حسب وضع وحال المكلف بالتحليل المالي سواء كان مسؤولاً مالياً أو خبيراً محاسبياً، وعليه فإن جوهر التحليل المالي يكمن في لعبة التقارير المالية، وهذا ما يفرض ضرورة التطلع على مثل تلك التقارير والمعلومات، ويمكن التمييز بين مصادر داخلية وأخرى خارجية.

فالمصادر الداخلية تساعد بطريقة مباشرة في التحليل والتشخيص، وتقسم المصادر الداخلية إلى مصادر أساسية: "قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية"، ومصادر ثانوية هي: "تقرير مدقق الحسابات، التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة، تقارير مالية داخلية تعد لأغراض إدارية، وبيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية".

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص. 65.

² - وهيبه نصري، "التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 23/22 ماي 2012.

أما المصادر الخارجية، فهي مصادر إضافية تساهم بطريقة مباشرة في التحليل المالي من خلال المساعدة في عملية تقييم وتفسير النتائج المتحصل عليها من التحليل، وتتمثل أهم المصادر الخارجية في: حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية، بيانات أسواق المال، ومكاتب السمسة، المنشورات الاقتصادية، الصحف والمجلات الصادرة عن الهيئات الحكومية ومؤسسات البحث العلمي، مكاتب الدراسات والمكاتب الاستشارية.

2-2- اختيار وصياغة المؤشرات والنسب الدالة: يرتبط اختيار وصياغة المؤشرات المستعملة في التحليل أساساً بجودة المعلومات المتحصل عليها حول الوضع المالي للمؤسسة، والمحلل لا يكتفي عند صياغة المؤشرات بتحليل نشاط دورة واحدة بل من المجدي أن يتم تغطية أطول فترة ممكنة وذلك بغية معرفة التطورات الهامة في نشاط المؤسسة.

3- أدوات التحليل المالي: هناك العديد من الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، سواء كان الهدف من التحليل استخدام هذه الأدوات لتحليل الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. ومن أهم هذه الأدوات: النسب المالية، المؤشرات المالية والمقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات.

3-1- التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي: يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشاراً. وستعرض لها بالتفصيل في الفصلين الثالث والرابع.

3-2- التحليل بواسطة المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات: يعد التحليل بواسطة المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات تقنية من تقنيات التحليل المالي، وتقوم على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة،

أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع لميزانية وحسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات. وبناء على هذه المقارنات يتم اظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن تم دراستها لمعرفة أسبابها وآثارها على الوضع المالي للمؤسسة¹.

3-2-1- التحليل العمودي: ويسمى أيضا بالتحليل الرأسي، يقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد، ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية².

ويقوم التحليل العمودي على دراسة عناصر ميزانية واحدة من خلال اظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، وهذا يتركنا نتعرف على التركيب الداخلي للميزانية، عن طريق تركيزنا على عنصرين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الأصول الجارية وغير جارية.

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة، أو إلى مجموع الأصول، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

¹ - محمد المبروك أبو زيد، "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص. 102.

² - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص. 93.

ويمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال.

ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيد إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة.

3-2-2- التحليل الأفقي: نعني بالتحليل الأفقي أو التحليل التاريخي دراسة التغيرات الحادثة في

عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية، ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك. ويتم حساب اتجاه التطور وفق المعادلة التالية:

$$100 \times \frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}}$$

وينتج عن هذه المعادلة نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة أو بالنقصان، حيث أن اختيار سنة الأساس له أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور، حيث لا بد عند اختيار سنة الأساس مراعاة الاعتبارات التالية:

- الابتعاد عن التحيز الشخصي؛

- اختيار سنة الأساس تتصف بأنها ضعيفة؛

- أن لا تكون سنة الأساس متقدمة أو بعيدة.

3-2-3- التحليل المقارن: يركز على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات

مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التحليل المقارن هو الحكم على وضعية

المؤسسة بناءً على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، باستخدام مجموعة من الأدوات

والمؤشرات المالية. ويهدف المحلل المالي من خلال التحليل المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءً على التغير في المحيط خاصة في حالات المحيط غير المستقر.

3-2-4- التحليل المعياري: يمكن اعتباره امتداداً للتحليل المقارن إلا أنه وبدل من مقارنة وضعية المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءً على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات متخصصة.

4- أهداف التحليل المالي: لا يعتبر التحليل المالي هدف تسعى المؤسسة لتحقيقه، بقدر ما هو وسيلة تتخذها الإدارة لبلوغ مجموعة من الأهداف نذكر منها:¹

- الحصول على صورة واضحة وشاملة على جوانب القوة والضعف لدى المؤسسة، وموقعها في ظل التغيرات البيئية التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب وتفادي المخاطر المحتملة واستغلال الفرص؛
- تحقيق ارتباط قوي للمؤسسة مع محيطها قصد تحقيق توازنها؛
- يقترح التحليل المالي على المؤسسة تحسين وضعيتها المالية أو نشاطها الاستغلالي؛
- اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع المؤسسة... إلخ؛
- استعمال نتائج التحليل المالي في التخطيط أو البرمجة العامة المستقبلية للمؤسسة؛
- أخذ المتغيرات المحورية للمؤسسة وما يحيطها، وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض؛

¹ - الياص غفال، ميلود برني، دور التشخيص المالي في عملية التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار برنامج التأهيل"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 23/22 ماي 2012.

- البحث عن الخلل الوظيفي في وضعية المؤسسة أو أدائها وإيجاد أسبابه، وإعطاء الحلول الناجعة من أجل تصحيح وضعية المؤسسة.
- 5- نتائج التحليل المالي:** أكد أن الهدف من الفحص المالي هو الوصول إلى نتائج مرضية وسريعة وأهم هذه النتائج:
 - توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة؛
 - تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة؛
 - تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشاركين؛
 - تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية؛
 - تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة؛
 - تقدير المركز المالي للمؤسسة؛
 - تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال)؛
 - اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح)؛
 - الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التحليل.

الفصل الثاني:

تحليل القوائم المالية

الفصل الثاني: تحليل القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية على مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة واقعية عن الوضعية المالية وأداء المؤسسة في نهاية الدورة. وحسب النظام المحاسبي المالي: "كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية، والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تشمل على: ميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية ولحساب النتائج".¹

سنحاول التطرق في هذا الفصل للقوائم التالية: (ميزانية، حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة).

المحور الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية المالية)

تعد قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية للمؤسسة لكونها تقدم بيان شامل للاستخدامات التي تمتلكها المؤسسة والمصادر المالية المتاحة لتمويل نشاطها.

1- تعريف قائمة المركز المالي: تعد قائمة المركز المالي بمثابة تقرير يبين المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة (الأصول)، ومصادر هذه الاستثمارات (الخصوم)². وحسب النظام المحاسبي المالي: "تصف الميزانية بصفة منفصلة، عناصر الأصول وعناصر الخصوم، وتبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

¹ - المادة (210-1)، من القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادرة عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، الصادر بتاريخ: 2009/03/25.

² - الرفاعي خليل محمود، "أساسيات المحاسبة المالية"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.

في الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الإهلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)*؛
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

في الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة؛
 - الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
 - الموردون والدائنون الآخرون؛
 - خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
 - المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة؛
 - خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة الإيجابية".¹
- 2- أهمية قائمة المركز المالي:** تعد قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها وذلك بما لها من أهمية، والتي من بينها:

* - الضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم.

¹ - المادة (220. 1)، من القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادرة عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، الصادر بتاريخ: 2009/03/25.

- عبارة عن أحد أهم القوائم المالية التي يتم إعدادها ضمن التقرير السنوي المالي المعد من طرف إدارة المؤسسة، ويكون قابلاً للنشر ومتاحاً لكافة الأطراف ذات المصلحة؛
- تتيح المعلومات الواردة فيها إمكانية المقارنة بين المركز المالي لعدة سنوات؛
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة؛
- قائمة المركز المالي تمكن مستخدميها من الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل؛
- تسمح بمعرفة السياسة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال حصة الأرباح المحتجزة فيما يتعلق بالتمويل الذاتي، ونسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية فيما يتعلق بالتمويل الخارجي.

3- محدودية قائمة المركز المالي: هناك بعض القصور يقابل النتائج الإيجابية لقائمة المركز

المالي ويتمثل أساساً:¹

- "في استعمال التكلفة التاريخية على نطاق واسع وصعوبة تقييم بعض العناصر بالتكلفة العادلة يجعل الميزانية لا تعبر عن تأثير معدل التضخم على كل أصولها؛
- في استعمال نوع من الذاتية في تقييم بعض العناصر المعتمدة على تفاؤل أو تشاؤم المسير مثل تحديد حجم الديون المشكوك في تحصيلها".

4- شروط إنجاز قائمة المركز المالي: حسب نصوص معيار الإفصاح المالي الدولي (IAS₁) لابد

من توفر في قائمة المركز المالي الشروط التالية:²

¹ - نصر الدين عيساوي، "المحاسبة المالية المعقدة 2"، مؤسسة نوميدي غراف للنشر والإشهار، الجزائر، 2017، ص. 145.

² - المرجع السابق، ص. 148.

- لا بد من احترام مبدأ السيولة* عند تسجيل عناصر الأصول، ومبدأ الاستحقاق عند تسجيل عناصر الخصوم؛

- لا بد من استبعاد عناصر الأصول والخصوم الغير واردة في المعايير الدولية المحاسبية والمالية؛

- لا بد من تقييم عناصر الميزانية بالقيمة العادلة أو بالقيمة التي تنص عليها المعايير الدولية. بالإضافة إلى هذه الشروط هناك شروط أخرى تم تفصيلها في المواد 19، 20، 21، 22، من المرسوم التنفيذي (08 - 156).

5- عناصر قائمة المركز المالي: تتكون قائمة المركز المالي من الأصول والخصوم التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية وتصنف وفق معيار الزمن (درجة السيولة، درجة الاستحقاق*) إلى عناصر جارية وعناصر غير جارية ويتم ترتيبها وفقاً للبنية الهيكلية التالية:

5-1- الأصول: تتكون الأصول من الموارد المسيرة من طرف المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لتوفير منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، وتصنف الأصول إلى أصول جارية (متداولة) وأصول غير جارية (ثابتة) وتصنف على أساس مبدأ السيولة المتصاعدة أي من أبطأ درجة سيولة (التثبيات) إلى أسرع درجة سيولة (خزينة الأصول).

5-1-1- الأصول غير الجارية (الثابتة): هي الأصول التي درجة سيولتها تفوق السنة، أي لا يمكن أن تحول حسب وضعية المؤسسة إلى نقديات إلا بعد سنة، وتشمل كل مما يلي:

* - هي الفترة الزمنية اللازمة لتحويل كل عنصر من عناصر الاستخدامات إلى نقدية جاهزة.

* - هي الفترة الزمنية المطلوبة لاستحقاق كل عنصر من عناصر الموارد.

- **التثبيات المعنوية:** هي أصول غير مادية قابلة للتحديد مثل: شهرة المحل، العلامات التجارية وكل ما يدخل تحت حساب 20 ماعدا د/207 (فارق الشراء).
- **التثبيات العينية:** هي أصول مادية وتتضمن الحسابات التالية (د/21، د/22 ما عدا ح/229)، د/23).
- **التثبيات المالية:** هي أوراق مالية متعلقة بالديون وحقوق الملكية من أسهم وسندات تحتفظ بها المؤسسة في إطار استثمارها لفترة طويلة وتتضمن الحسابات التالية: د/26 ما عدا (د/265، د/269)، د/271، د/272، د/273، د/274، د/275، د/276.
- **5-1-2- الأصول الجارية:** هي أصول ليس لها صفة الدوام (أقل من سنة) وتحتوي على:
 - أصول تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها واستهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية؛
 - أصول تم حيازتها لغرض المعاملات لمدة قصيرة تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال سنة؛
 - أصلا نقديا أو معادلا للنقد واستخدامه ليس مقيدا. وتشمل الأصول الجارية ما يلي:
- **المخزون:** تضم المخزونات والمنتجات قيد الصنع من د/30 إلى د/38.
- **الحسابات الدائنة:** ويدخل ضمن هذا الحساب الزبائن (د/41 ما عدا د/419) وأيضا المدينون الآخرون د/409 مدين، د/42، د/43، د/44 (ما عدا د/444، د/448)، د/45، د/46، د/486، د/489.
- **الاستثمارات قصيرة الأجل:** هي الأوراق المالية من أسهم وسندات شركات أخرى يمكن التعامل بها في السوق بسهولة لفترة قصيرة ويشمل أساسا د/50 ما عدا د/509.
- **الأعباء المقيدة سلفا:** عبارة عن أصول تنشأ لدى المؤسسة من خلال دفع نقدية مقدما لقاء خدمات حصلت عليها أو نتيجة تحملها التزام ما، وتتمثل في د/486.

• **خزينة الأصول:** وتتمثل في النقدية الجاهزة (الصندوق، البنك، الحساب البريدي الجاري)

بالإضافة للاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة، وتضم خزينة الأصول الحسابات التالية:

(د/51، د/52، د/53، د/54، د/519) مدين.

• **أصول أخرى جارية:** وتتضمن د/48.

5-2- الخصوم: تصنف عناصر الخصوم في الميزانية المالية على أساس مبدأ الاستحقاق

المتصاعد أي من أبطأ درجة استحقاق إلى أسرع درجة الاستحقاق، وتتكون الخصوم من الالتزامات

الراهنه للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية، والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج مواد

ممثلة لمنافع اقتصاديين وتنقسم الخصوم إلى: رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية،

الخصوم الجارية.

أ- رؤوس الأموال الخاصة: تشمل د/10، د/11، د/12.

ب- الخصوم غير الجارية: تعبر عن الالتزامات التي لا يتوقع تسديدها أو تصنيفها خلال الدورة

التشغيلية الجارية وتشمل الحسابات التالية: د/15 (ما عدا د/155)، د/131، د/132، د/134،

د/16، د/17، د/229.

ج- **الخصوم الجارية:** هي عبارة عن التزامات يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغيلية الجارية

للمؤسسة، أو أن يكون من المقرر تسويتها خلال اثنتي عشر شهرا من تاريخ الميزانية. وتشمل

الخصوم الجارية الحسابات التالية: د/40 (ما عدا د/409)، د/419، [د/42، د/43، د/44 (ما

عدا د/444، د/447)، د/45، د/46، د/48، د/509] دائن، د/51، د/52.

6- شكل قائمة المركز المالي: سنقدم فيما يلي الميزانية المالية المختصرة جدا، أما بالنسبة للميزانية

المالية بمحتوياتها المفصلة موجودة في الملحق رقم (1).

جدول رقم (01): شكل الميزانية المالية المختصرة جدا

الخصوم			الأصول			البيان	
(N-1)	(N)	ملاحظة	البيان	مبلغ صافي (N-1)	مبلغ صافي (N)		ملاحظة
			رؤوس الأموال الخاصة				أصول غير جارية
			خصوم غير جارية				أصول جارية
			خصوم جارية				
			المجموع				المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة.

المحور الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

تعد قائمة الدخل من أهم القوائم المالية التي تعدها المحاسبة نظرا لأهمية البيانات المدرجة فيها، فهي تعطي صورة كاملة وواضحة لأصحاب المؤسسة وللمستفيدين منها عن عناصر النواتج والأعباء والحجم النوعي لكل منها.

1- تعريف قائمة الدخل: عبارة عن ملخص لنواتج وأعباء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة والتي عادة تكون سنة، ونجد ضمن قائمة الدخل رقم صافي الربح (أو الخسارة) (نتيجة الدورة)، وهو أهم رقم محاسبي في القوائم المالية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.¹ كما يسمح لنا جدول حسابات

¹ - زياد رمضان، محمود الخلايلة، "التحليل والتخطيط المالي"، الطبعة الأولى، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص. 25.

النتائج بتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير مع الأساليب المستخدمة في المحاسبة. وحسب النظام المحاسبي المالي: "حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة".¹

ويعتمد النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات على نوعين من حساب النتائج وهما:
حساب النتائج حسب الطبيعة، حساب النتائج حسب الوظيفة.

2- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: يقوم جدول حسابات النتائج على تصنيف التكاليف (الأعباء) حسب طبيعتها، وهذا ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية كما يلي:

2-1- تحليل عناصر حسابات النتائج حسب الطبيعة:²

- الإيرادات: وتتمثل في:

- **رقم الأعمال:** هو إيراد ناتج عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، ويقاس حجم النشاط في الدورة، ومكونات رقم الأعمال تختلف باختلاف النشاط الممارس من طرف المؤسسة، لذلك فينقسم رقم الأعمال إلى: رقم أعمال تجاري، رقم أعمال إنتاجي ورقم أعمال خدمي.
- **التغير في المخزون:** يدخل ضمن د/72، ويتم فيه تسجيل جميع التغيرات في الإنتاج المخزون، وفي مخزون السلع، ويمكن أن يكون الرصيد لدينا أو دائنا، وذلك حسب حركة المخزون من الإنتاج.

¹ - المادة (230. 1)، من القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادرة عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، الصادر بتاريخ: 2009/03/25.

² - انظر الملحق رقم (2) من القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادرة عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، الصادر بتاريخ: 2009/03/25.

- **الإنتاج المثبت:** يدخل ضمن د/73، ويعبر عن قيمة تكاليف الإنتاج المتعلقة بالقيم الثابتة، ويكون دائنا.
- **إعانات الاستغلال:** تدخل ضمن د/74، ويعبر عن مبلغ إعانات الاستغلال المحصلة من طرف الغير، ويكون دائنا بقيمة الإعانات المحصلة مقابل جعل حساب الغير أو حساب الخزينة مدينا.
- **الإيرادات العملياتية الأخرى:** تدخل ضمن د/75، وتعتبر عن مختلف الإيرادات الناتجة والناجمة عن الأنشطة العادية للمؤسسة، ويكون هذا الحساب دائنا.
- **الاسترجاعات من خسائر القيمة والمؤونات:** وتدخل ضمن د/78 ويكون دائنا، وتعتبر عن الإيرادات المتأتية من استعادة خسائر القيمة والمؤونات المثبتة مسبقا.
- **العناصر غير العادية - الإيرادات:** وتدخل ضمن د/77، وتعتبر عن الإيرادات المتحصل عنها نتيجة نشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة.
- **الإيرادات المالية:** تدخل ضمن د/76، ويكون دائنا، وتعتبر عن الإيرادات المتأتية من الفوائد المحصلة نتيجة حقوق أو قروض ممنوحة.
- **المصاريف:** يتم تصنيف المصاريف حسب طبيعتها وتكون أرصدة حسابات الأعباء في العادة مدينة.
- **المشتريات المستهلكة:** وتدخل ضمن د/60، وتعتبر عن مشتريات البضائع المباعة والمواد الأولية المستهلكة والتموينات الأخرى المستهلكة.
- **الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى:** تدخل ضمن د/61، ويكون مدينا ويسجل فيه مصاريف الإيجار والإصلاحات ومصاريف التأمين والأبحاث والدراسات. أما الاستهلاكات

الأخرى فتدخل ضمن د/62 ويكون مدينا، ويعبر عن حساب المصاريف الخاصة بالمستخدمين خارج المؤسسة ومصاريف وسيطة ومصاريف الإشهار ومصاريف التنقلات والاستقبال ومصاريف خدمات البنوك والبريد.

- **مصاريف المستخدمين:** يدخل ضمن د/638، ويكون مدينا، ويعبر عن المصاريف المتعلقة بالأجور، وتضم الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور والمكافآت حسب طبيعتها.
- **الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة:** تدخل ضمن د/64، ويعبر عن الضرائب والرسوم المماثلة المدفوعة للدولة أو الجماعات المحلية، إضافة إلى المدفوعات التي لها طبيعة اقتصادية واجتماعية.
- **الأعباء العملية الأخرى:** وتضم الحسابات التالية: د/651، د/652، د/653، د/654، د/656، وتعبر عن المصاريف الخاصة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي والماركات التجارية.
- **المخصصات للاهتلاكات والمؤونات:** تدخل ضمن د/68، ويكون مدينا مقابل جعل حسابات الاهتلاك أو المؤونات أو تدني القيمة المعنية دائنا.
- **المصاريف المالية:** تضم الحسابات التالية: د/665، د/666، د/667، د/668.
- **الضرائب على النتائج وما يماثلها:** تدخل ضمن د/69، ويكون مدينا ويعبر عن الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة.
- **العناصر غير العادية - المصاريف:** تدخل ضمن د/67، وتعبر عن المصاريف الخاصة بالأنشطة الاستثنائية.

2-2- تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير: من خلال جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة، نحدد

مجاميع التسيير الرئيسية كما يلي:

- إنتاج السنة المالية: يضم انتاج السنة المالية كافة أصناف السلع والخدمات المنتجة والمباعة من طرف المؤسسة، بالإضافة للمبيعات والمنتجات الملحقة، تغيرات المخزون والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها، الإنتاج المثبت، بالإضافة لإعانة الاستغلال.

- استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة.

- القيمة المضافة: عبارة عن رصيد الثروة الحقيقية المحقق من طرف المؤسسة خلال نشاطها، وتحسب من خلال الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكها كما يلي:

$$ق . م = \text{إنتاج السنة المالية} - \text{استهلاك السنة المالية}$$

- الفائض الإجمالي للاستغلال: يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال، ويعبر عن الفرق بين القيمة المضافة من جهة وأعباء العمال، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة (دون الضرائب على الأرباح) من جهة أخرى. ويحسب الفائض الإجمالي للاستغلال كما يلي:

$$\text{الفائض الإجمالي للاستغلال} = \text{القيمة المضافة} - (\text{أعباء المستخدمين} + \text{الضرائب والرسوم})$$

- النتيجة العملياتية: هي مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية وإنتاجية مضافا إليها الأنشطة العملياتية الأخرى مثل: التنازل عن التثبيات والقيم المنقولة للتوظيف. وتكون مستقلة عن الأعباء والمنتجات المالية وتحسب كما يلي:

النتيجة التشغيلية = (الفائض الإجمالي للاستغلال + المنتجات التشغيلية الأخرى + الاسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات) - (الأعباء التشغيلية الأخرى + المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة).

- النتيجة المالية: تحسب بالفرق بين المنتجات المالية والمصاريف المالية.
- النتيجة العادية قبل الضريبة: هي مجموع النتيجة التشغيلية والنتيجة المالية.
- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: هي نتيجة الأنشطة العادية بعد طرح الضريبة.
- النتيجة غير العادية: هي نتيجة الأنشطة غير المتكررة التي تقوم بها المؤسسة في حالات استثنائية عارضة مثل: كارثة غير متوقعة...إلخ. وتحسب بالفرق بين المنتجات غير العادية والأعباء غير العادية.

- النتيجة الصافية للسنة المالية: هي نتيجة مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعد طرح ضريبة الدفع، وتحسب بجمع النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.

3- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:¹ يقوم جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة على مقارنة

تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية، والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية.²

¹ - انظر الملحق رقم (3) من القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادرة عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، الصادر بتاريخ: 2009/03/25.

² - شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة الوطنية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص.

ويختلف جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة عن جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة في كيفية حساب النتيجة العملياتية، ولكن تشترك معها في طريقة حساب النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة والنتيجة غير العادية. وفيما يلي طريقة حساب النتيجة العملياتية حسب جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

3-1 هامش الربح الإجمالي: هو أحد النسب الأكثر أهمية لقياس ربحية المؤسسة، ويحسب من خلال طرح تكلفة المبيعات من صافي المبيعات (رقم الأعمال).

3-2 - النتيجة العملياتية: تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الأساسي، وتتوصل إليها بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتجات العملياتية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية*، الأعباء الإدارية** والأعباء العملياتية الأخرى. أي تحسب النتيجة العملياتية كما يلي:

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء العملياتية الأخرى

المحور الثالث: جدول سيولة الخزينة (تدفقات الخزينة)

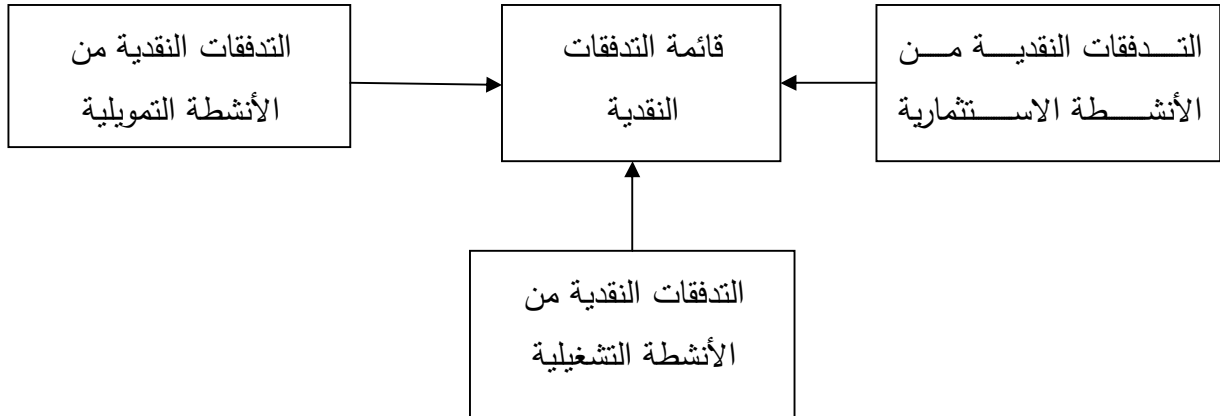
يوصف جدول تدفقات الخزينة بأنه حلقة الوصل بين جدول حسابات النتائج والميزانية المالية، والغرض الأساسي من هذا الجدول هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة مالية محددة. ويعد جدول تدفقات الخزينة من القوائم المالية الأساسية في التشخيص المالي، لكونه يظهر

* - التكاليف التجارية هي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة مثل: مصاريف الإعلان والدعاية، رواتب رجال البيع وعمولاتهم...إلخ

** - الأعباء الإدارية هي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة، وتشمل مصاريف التأمين، الإيجارات، رواتب الموظفين...إلخ.

آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد. ويمكن استخدام هذا الجدول لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين وتسديد التزامات الدائنين.¹ والشكل الموالي يوضح العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي.

شكل رقم (01): العناصر الرئيسية المكونة لكشف التدفقات النقدية



المصدر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 27.

1- تعريف جدول تدفقات الخزينة: هناك عدة تعاريف لجدول تدفقات الخزينة نذكر من بينها:

- يعرف بأنه: "كحركة إدخال أو إخراج السيولة، كما يمكن اعتباره كأحد الأسس للمالية، بما أن كل سند مالي يقيم من خلال تدفق الخزينة الناتج عن هذا السند"²؛
- ويعرف أيضا بأنه: "هو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة"³؛

¹ - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 26 - 27.

² - خميسي شيحة، مرجع سابق، ص. 160.

³ - مليكة زغيب، ميلود بوشنقىير، مرجع سابق، ص. 136.

- ويعرف بأنه: "القائمة التي تفسر لنا المتحصلات التقديرية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة، أي توضح لنا من أين أتت النقدية وأين أنفقت وتفسر لنا أسباب التغير في رصيد النقدية وهذه المعلومات لا يمكن أن نصل إليها باستخدام القوائم المالية الأخرى، وتغطي قائمة التدفقات النقدية فترة زمنية معينة، ولذلك فإنها تكون عن السنة المالية المنتهية أو عن الشهر المنتهي".¹

فجدول تدفقات الخزينة يوضح لنا السيولة الداخلة والسيولة الخارجة خلال فترة زمنية معينة ومصادرها.

2- أهمية جدول تدفقات الخزينة: يقدم التحليل بواسطة جدول تدفقات الخزينة عدة إيجابيات من بينها نذكر ما يلي:²

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها؛
- إعطاء حكم أفضل على السيولة، فيما إذا كانت كافية للوفاء بالتزامات المؤسسة؛
- إبراز القوة بين النتيجة والخزينة؛
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة؛
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناتجة عن استخدام المعالجة المحاسبية.

¹ - طارق عبد العال حماد، "تحليل القوائم المالية لأغراض استثمارية ومنح الائتمان"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص. 176.

² - أحمد بوتين، "المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية الدولية (دروس وتطبيقات)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.

3- مكونات جدول تدفقات الخزينة: لابد على كل مؤسسة أن تعرض جدول تدفقات خزيتها خلال السنة المالية مبوب إلى أنشطة استغلال واستثمار وتمويل.

3-1- تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال: هي عبارة عن التدفقات الناتجة عن أنشطة الاستغلال وخارج الاستغلال، حيث تضم تدفقات الاستغلال العمليات التالية:

- عمليات شراء البضاعة والمواد الأولية؛
 - عمليات تحويل المدخلات إلى منتوجات نهائية؛
 - عمليات التسويق للمنتوجات التامة.
- أما التدفقات خارج الاستغلال فهي تلك العمليات التي لا تخص النشاط العادي للمؤسسة (نواتج وتكاليف استثنائية، النواتج المالية المحصلة، الضرائب على الأرباح، توزيع الأرباح، الفوائد المدفوعة...إلخ).

3-2- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار: وهي عبارة عن تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستثمار، وتسمح لنا هذه التدفقات بقياس المبالغ الموجهة لتجديد وتنمية نشاط المؤسسة من أجل الحفاظ أو تحسين مستوى تدفقات الخزينة. وتتضمن هذه التدفقات، المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن:

- شراء أو بيع القيم المادية (الأراضي، المباني، المعدات والأدوات،...إلخ)، والمعنوية (البراءات، العلامات،...إلخ)، والمالية (الضمانات المدفوعة، سندات التوظيف مستبعدة في حساب الخزينة،...؛
- شراء أو التنازل عن قسط من رأس مال شركات أخرى؛
- إمداد القروض أو التسبيقات.

3-3- تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل: تعمل هذه التدفقات على تسطير مختلف

مصادر التمويل سواء داخلية أو خارجية، ومختلف المدفوعات المتعلقة بذلك من توزيع أرباح، تسديد قروض،... إلخ.

نستخلص مما سبق أن جدول تدفقات الخزينة يهدف لإيضاح طريقة تغير الخزينة من دورة لأخرى، من خلال الوظائف الأساسية (استغلال، استثمار، تمويل)، فيوضح لنا كيفية تمويل خزينة الاستغلال لمجموع الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية، حيث يبين تطور التمويل الخارجي وقدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها عن طريق تدفق الخزينة للاستغلال.

4- عرض جدول تدفقات الخزينة: لإعداد جدول تدفقات الخزينة لابد من توفر معلومات وبيانات تتمثل في:

- ميزانيتين مقارنتين؛

- حسابات النتائج للفترة المالية الحالية؛

- معلومات إضافية معينة تستخرج من الملحق.

وهناك خطوات لإعداد جدول تدفقات الخزينة هي:

1- تحديد التغير في النقدية كفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها، وهذا إجراء بسيط يستنتج

مباشرة من أرصدة النقدية في الميزانيتين؛

2- تحديد صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستغلال، وهذا إجراء معقد يتطلب تحليل حسابات

النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا

مقارنة الميزانيتين وكذلك يتطلب بيانات عن عمليات منتقاة؛

3- تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق الإفصاح عن

إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية، أي بإجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينهما؛

4- يتم هنا جمع التدفقات النقدية بين مختلف الأنشطة (التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية). وهو ما

يجب أن يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها. حيث يجمع الرصيد إلى النقدية وما يعادلها

ليطابق مع رصيد النقدية وما يعادلها في آخر المدة.

ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي المالي (2007) طريقتين لعرض جدول

تدفقات الخزينة، هما: الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة. ويتعلق هذا التحديد خاصة بتدفقات

الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال.

4-1- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة: تتمثل الطريقة المباشرة الموصى بها من قبل

المخطط المحاسبي المالي في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن

والموردون، الضرائب،...) بهدف إبراز تدفق مالي صافي، وأيضا تقريب هذا التدفق المالي الصافي

إلى النتيجة قبل ضريبة المقصودة.¹ و جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة حسب النظام

المحاسبي المالي موضح في الملحق رقم (4).

4-2- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة: تتمثل الطريقة غير المباشرة في تصحيح

النتيجة الصافية للسنة المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار:²

- "آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات

الموردين،...)"؛

¹ - المادة (240 . 3)، من القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادرة عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، الصادر بتاريخ: 2009/03/25.

² - المرجع السابق.

- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
 - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...)
- وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى". وجدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة حسب النظام المحاسبي المالي موضح في الملحق رقم (5).

المحور الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة

عرف النظام المحاسبي المالي جدول تغيرات الأموال الخاصة بأنها: تشكل تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية¹.

وتتبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية، وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما يرصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أموال الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.

وأهم المعلومات الواجب ادراجها المتعلقة بالحركات المرتبطة ب:

- النتيجة الصافية للدورة؛
- كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة؛
- تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة؛
- النتيجة الاجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة؛

¹ - المادة (250 . 1)، المرجع السابق.

- العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة؛
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة.

وتتمثل البنود الأساسية التي يتكون منها جدول تغيرات الأموال الخاصة في:

- رأس مال المؤسسة؛
- علاوة الاصدار؛
- فارق التقييم؛
- فارق اعادة التقييم؛
- الاحتياطات والنتيجة.

وجداول تغيرات الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي موضح في الملحق رقم (6).

الفصل الثالث:

التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

الفصل الثالث: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يعد التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيارا مهما لضمان بقائها واستمرار نشاطها، لكون العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها، من خلال لجوئها للاقتراض من جهة، أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

المحور الأول: مؤشرات التوازن المالي

تتطلق فكرة التوازن من الميزانية المالية في أنها تعتمد على التوازن بين الأصول والخصوم

أي:

الأصول = الخصوم

الأصول الثابتة = أموال دائمة

أصول متداولة = ديون قصيرة الأجل

1- رأس المال العامل FR: رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة

نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فهو يعبر عن

هامش أمان يساعد المؤسسة على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.¹

فرأس المال العامل هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الموجهة لتمويل الأصول الجارية،

يعني هو الفائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة. ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

¹ - Patrick Piget, "La gestion financière", édition economica, 1988, p. 89.

ويمكن تمثيل رأس المال العامل من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (02): تمثيل رأس المال العامل

الأصول الثابتة	ر.م.ع FR ↓ ↑	الأصول الجارية
الأصول الدائمة		الخصوم الجارية

المصدر: من إعداد الباحثة

وهناك طريقتان لحساب رأس المال العامل، طريقة أعلى الميزانية وطريقة أسفل الميزانية:

• أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

• أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

وتظهر ثلاث حالات لرأس المال العامل¹:

- $FR > 0$: رأس المال العامل موجب مؤشر جيد للسيولة، هذا يعني أن المؤسسة تمول

استثماراتها بالأموال الدائمة، فيتحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل، وهي

الوضعية المالية الملائمة بالنسبة لقدرة المؤسسة على السداد، وذلك لوجود فائض في

السيولة.

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص. 54.

- $FR = 0$: وهي حالة التوازن المالي الأدنى، ويعني تساوي الأموال الدائمة مع الأصول الثابتة، أما الأصول الجارية فتغطي بالخصوم الجارية، وهذه الحالة صعبة التحقيق ونادرة الحدوث.

- $FR < 0$: ومنه الأموال الدائمة وحدها لا تستطيع تغطية الأصول الثابتة، ما يستدعي اللجوء إلى جزء من الخصوم الجارية لتغطية الأصول الثابتة، وهذا يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة، وعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير.

وهناك أنواع لرأس المال العامل هي:

• **رأس المال العامل الخاص:** هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة التي تمول الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

• **رأس المال العامل الاجمالي:** هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة، أو هو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل وتشمل مجموعة الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الاجمالي} = \text{الأصول الجارية}$$

$$\text{رأس المال العامل الاجمالي} = \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}$$

• **رأس المال العامل الخارجي:** هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال الاجمالي أو الأصول الجارية ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الخارجي} = \text{رأس المال العامل الاجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

رأس المال العامل الخارجي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

2- الاحتياج من رأس المال العامل BFR: يعتبر الاحتياج من رأس المال العامل مؤشرا مهما

للحكم على سلامة التوازنات المالية للمؤسسة، ويرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، انطلاقا من

مبدأ أن الأصول الجارية يجب أن تغطي بالخصوم الجارية، وهو ما يسمح لمواجهة الاحتياجات

الناجمة عن دورة الاستغلال بسبب وجود فارق زمني بين:

- الشراء والبيع والمتمثل في تكوين المخزون؛

- البيع والتحصيل ويتمثل في نشأة الحقوق؛

- الشراء والتسديد ويتمثل في نشأة الديون.

فوجود فوارق زمنية بين مراحل دورة الاستغلال، تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال

لتغطية متطلباتها والتي يعبر عنها بالاحتياج من رأس المال العامل.

فيعرف الاحتياج من رأس المال العامل على أنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة

ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، أو احتياجات رأس المال

العامل تمثل احتياجات تمويل مكملة ومرتبطة بالتسيير العادي للمؤسسة.

ويحسب الاحتياج من رأس المال العامل كما يلي:

احتياج رأس المال العامل (BFR) = (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل -

السلفات المصرفية)

ونميز ثلاثة حالات للاحتياج من رأس المال العامل:

$BFR > 0$ ، تفسر هذه الحالة أن دورة الاستغلال تحتاج إلى تمويل أكبر مما هو متوفر لديها، بمعنى آخر أن المؤسسة تحتاج لوجود فائض في الموارد الدائمة بعد تغطيتها للأصول الثابتة ويكون بمقدار رأس مال العامل الموجب.

$BFR = 0$ ، تساوي الاحتياجات مع المواد يجعل دورة الاستغلال مكثفة بحجم تمويلاتها، وهي وضعية مثلى (استغلال الموارد فيها أمثل)، وتسعى المؤسسة دوما للوصول إليها، غير أنها تعتبر وضعية نظرية.

$BFR < 0$ ، الاحتياجات أقل من الموارد وهي وضعية جيدة ماليا، وهي أفضل حالة ينبغي للمؤسسة تحقيقها لكن دون المبالغة في ذلك.

3- الخزينة الصافية Tn: تتشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال. وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة، وهي حالة الفائض في التمويل. وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة، وهي حالة العجز في التمويل. وتحسب بطريقتين¹:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

الخزينة الصافية = رأس مال العامل - احتياجات رأس المال العامل

$$Tn = FR - BFR$$

فنسجل ثلاثة حالات للخزينة الصافية:

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص. 53.

1- خزينة صافية معدومة $\text{BFR} = \text{FR} = \text{Tn} = 0$ < = التوازن المالي في وضعه الأمثل، وللوصول إلى هذه الحالة يستلزم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة.

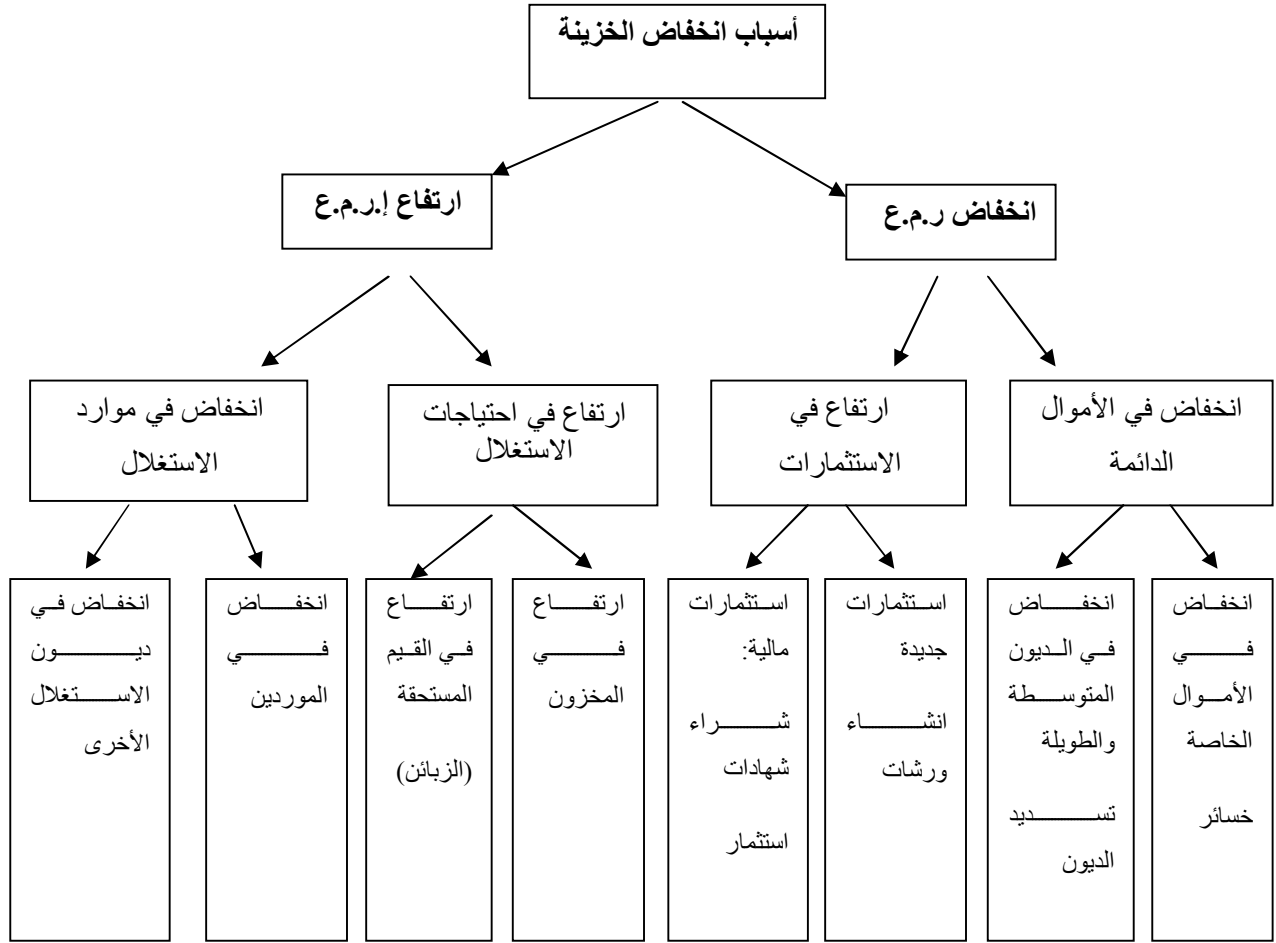
2- خزينة صافية موجبة $\text{BFR} < \text{FR} < =$ التوازن المالي محقق، وهنا المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، وهذا من شأنه أن يؤثر على مردوديتها المالية أي تكلفة الفرصة البديلة الضائعة.

3- خزينة صافية سالبة $\text{BFR} > \text{FR} < =$ التوازن المالي غير محقق، وهنا المؤسسة في حالة عجز (أزمة خزينة) أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها.

3-1- حالات أزمة الخزينة والحلول الممكنة لها: قبل التطرق لحالات أزمة الخزينة لابد من معرفة أسباب انخفاض الخزينة.

3-1-1- أسباب انخفاض الخزينة: يمكن استعراض أسباب انخفاض الخزينة من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (03): أسباب انخفاض الخزينة



المصدر: مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، مرجع سابق، ص. 57.

بعد تعرضنا للأسباب التي تؤدي بخزينة المؤسسة للانخفاض، نتطرق فيما يلي لحالات أزمة

الخزينة من خلال العنصر الموالي:

3-1-2- حالات أزمة الخزينة: مما سبق نستنتج أن أزمة الخزينة تحدث إما لانخفاض رأس المال

العامل أو لارتفاع الاحتياجات من رأس المال العامل، وذلك على أساس العلاقة الأساسية للخزينة،

وفيما يلي حالات أزمة الخزينة:¹

¹ - المرجع سابق، ص. 58 - 59.

أ- **الخسائر المستمرة:** أدت الخسائر المستمرة لتدهور الأموال الخاصة، ومن تم تقليص فائض رأس

المال العامل، ويكون الحل هنا ب:

- تحقيق مردودية كافية؛

- إعادة تأسيس الأموال الخاصة.

ب- **خطأ في سياسة التمويل:** وهذا الخطأ راجع لاقتناء استثمارات جديدة من طرف المؤسسة بدون

الزيادة في الأموال الدائمة، وهذا ما كان وراء انخفاض رأس المال العامل فجأة، بعدما كان كافياً

ويفوق الاحتياج من رأس المال العامل، والحل هنا يكون ب:

- زيادة الأموال الخاصة أو الديون المتوسطة وطويلة الأجل؛

- بيع جزء من الاستثمارات.

ج- **أزمة تنموية:** وهنا يكون هناك ارتفاع سريع في الاحتياج من رأس المال العامل مقارنة برأس

المال العامل، وهنا يكون ارتفاع رأس المال العامل فقط بواسطة الأموال الخاصة (الأرباح المحققة).

والارتفاع السريع في النشاط الراجع لإنتاج منتج جيد وبيعه بطريقة جيدة، والحل الممكن هنا:

- تخفيض في الاحتياج من رأس المال العامل؛

- زيادة الأسعار؛

- تقليص مهلة ائتمان الزبائن؛

- محاولة تمديد مهلة تسديد الموردين.

د- **ارتفاع كبير ومفاجئ في احتياجات الاستغلال:** إن الارتفاع الكبير والمفاجئ في احتياجات

الاستغلال يعني أن المؤسسة تواجه صعوبات في بيع منتجها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المخزون

وتمديد مهلة ائتمان الزبائن لإقناعهم بالشراء. والحل هنا يكون ب:

- محاولة تقليص مدة التخزين والزبائن؛
- التفكير في مستقبل المنتج.
- هـ - انخفاض في النشاط متزامن مع خسائر مستمرة: إن انخفاض النشاط أدى لانخفاض رأس المال العامل وتحقيق خسائر، وبالتالي تدهور الأموال الخاصة، والحل هنا يكون ب:
 - تحقيق مردودية كافية؛
 - إعادة تأسيس الأموال الخاصة؛
 - تخفيض الاحتياج من رأس المال العامل بالموازاة مع انخفاض النشاط.

المحور الثاني: تحليل التوازن المالي

- يعد التوازن المالي الهدف الذي تسعى اليه المؤسسة الاقتصادية، ولكي تحلل توازنها المالي لابد من حسابها لمؤشرات التوازن المالي، للتأكد من أنها تحقق شروط التوازن المالي.
- 1- تعريف التوازن المالي:** يعرف التوازن المالي بأنه الحالة التي يكون فيها رصيد النقدية موجبا بعد سداد كافة الديون القصيرة الأجل، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة.
- 2- شروط التوازن المالي للمؤسسة:** حتى يتحقق التوازن المالي لابد من توفر ثلاثة شروط تتعلق بالاحتياج من رأس المال العامل (BFR)، ورأس المال العامل (FR) والخزينة الصافية (Tn) وهي:¹

¹ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص. 106 - 107.

1-2- الشرط الأول: $FR < 0$: ويحقق هذا إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل.

شكل رقم (04): الشرط الأول للتوازن المالي: $FR < 0$

الأموال الدائمة	الأصول الثابتة
	FR

المصدر: من اعداد الباحثة.

2-2- الشرط الثاني: $FR > BFR$: أي أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج من رأس المال العامل. إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

شكل رقم (05): الشرط الثاني للتوازن المالي $FR > BFR$

رأس المال العامل	الاحتياج من رأس المال
FR	BFR
	Tn

المصدر: من اعداد الباحثة.

2-3- الشرط الثالث: $Tn > 0$: أي خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة (الاعتمادات البنكية الجارية) عن طريق أصول الخزينة (المتاحات).

والشكل الموالي يمثل حالة توازن مالي:

شكل رقم (06): حالة توازن مالي

خصوم الخزينة	أصول الخزينة
Tn	

المصدر: من اعداد الباحثة.

في حالة عدم تحقق الشروط السابقة، على المؤسسة إتباع سياسة مالية لتعديل الخلل سواء عن طريق زيادة FR أو الإنقاص من BFR، ويمكن تلخيص أهم الإجراءات فيما يلي:

*زيادة FR: من خلال:

- زيادة الموارد الدائمة عن طريق الرفع من رأس المال؛
- تخفيض الأصول الثابتة (التنازل عن الاستثمارات والحقوق المالية وكل عنصر لا يؤثر في الإنتاج).

*تخفيض BFR: من خلال:

- التخفيض من حجم المخزونات والمدينون؛
- الرفع من الديون بدون التأثير على النشاط؛
- التأثير على مدة الدوران:
- زيادة دوران المخزونات؛
- زيادة دوران الزبائن أي تخفيض مدة دوران الزبائن؛
- تخفيض دوران الموردين أي زيادة مدة دوران الموردين.

الفصل الرابع:

التحليل المالي باستخدام النسب المالية

الفصل الرابع: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

تعد طريقة النسب المالية وسيلة تساعد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، وتحديد مكانتها مقارنة مع المؤسسات المنتمية لنفس القطاع، واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالمؤسسة، وتستعمل في ذلك مجموعة من النسب المالية.

المحور الأول: مفهوم النسب المالية

تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم هذه الأدوات، حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها ولمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء، وأوجه النشاط المختلفة.

1- تعريف النسب المالية: هناك عدة تعاريف للنسب المالية، ومن بينها ما يلي:

- "النسبة المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عناصر أخرى)، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري"¹؛
- كما تعرف أنها "محاولة إيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين بالمركز المالي للمؤسسة"².

¹ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي"، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص. 127.

² - منير ابراهيم الهندي، "الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007، ص. 75.

مما سبق فالنسبة المالية عبارة عن علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي. وحتى

تكون للنسبة المالية دلالة لابد من مقارنتها مع:¹

- النسب المماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة؛
- نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى لتحقيقها؛
- متوسط نسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وخصائصه.

2- مميزات النسب المالية: تمتاز النسب المالية بعدة مميزات من بينها ما يلي:²

- سهولة احتساب النسب المالية؛
- المظهر الكمي للنسب المالية المبني على إيجاد علاقات كمية بين بيانات الميزانية المالية وبيانات جدول حسابات النتائج، وهما معا؛
- تساعد النسب المالية في كشف المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية العادية؛
- النسبة المالية تعطي معلومة قابلة للاستعمال في التحليل المالي، وتزود المؤسسة بقيم مختلف المؤشرات.

فالنسب المالية لها أهمية كبيرة في عملية التحليل المالي، وخاصة من خلال تحديد وضعية

المؤسسة، والتي على أساسها يمكن للمؤسسة اتخاذ القرار الملائم لها.

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، مرجع سابق، ص ص. 36 - 37.

² - مفلح عقل، "مقدمة في الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص. 190.

المحور الثاني: أنواع النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية إلى عدة مجموعات رئيسية، وهذه الأخيرة تضم كل منها عددا من النسب المالية.

1- نسب المديونية: تقيس لنا هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على أموالها الخاصة وعلى الديون، باعتبار أن الأموال الخاصة عادة لا تكفي المؤسسة لتمويل استثماراتها، هذا ما يدفعنا للجوء إلى الديون، ولكن الاعتماد على الديون بشكل كبير بالمقارنة بالأموال الخاصة قد يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال، نتيجة عدم تمكينها من تسديد مستحقات الدائنين. وفيما يلي أهم النسب التي تقيس المديونية:

1-1- الاستقلالية المالية: يهدف المحلل المالي من خلال هذه النسبة لمعرفة إذا كان استخدام المؤسسة للديون يؤثر على استقلاليتها أم لا، وتحسب هذه النسبة كالآتي:

$$\text{نسبة الاستدانة المالية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

يجب ألا تتجاوز هذه النسبة الواحد (1)، لكي لا تفقد المؤسسة استقلاليتها. فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما استطاعت المؤسسة التعامل بشكل مرن مع دائيتها سواء عند الاقتراض أو عند تسديد ديونها، ولكن إذا تجاوزت نسبة الاستدانة المالية الواحد (1)، فهذا دليل على أن المؤسسة تعاني من مديونية كبيرة ولا تستطيع الحصول على قروض أخرى إلا بواسطة تقديم ضمانات.

1-2- نسبة القدرة على التسديد: يعتمد المحلل المالي على هذه النسبة لمعرفة المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المالية في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة القدرة على التسديد} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$$

لابد أن تكون هذه النسبة أقل أو تساوي ثلاثة (3) سنوات، فإذا كانت ثلاثة (3) سنوات مثلاً، فالمؤسسة هنا تستطيع تغطية ديونها المالية باستعمال قدرتها على التمويل الذاتي لثلاثة (03) سنوات قادمة.

1-3- نسبة تغطية المصاريف المالية: وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية المصاريف المالية} = \frac{\text{المصاريف المالية}}{\text{رقم الاعمال السنوي الصافي}}$$

كلما كانت منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.

2- نسب السيولة: يستعمل المحلل المالي نسب السيولة لقياس قدرة المؤسسة على أداء التزاماتها القصيرة الأجل، كما تعبر نسب السيولة عن قابلية المؤسسة على تحويل أصولها الجارية إلى سيولة نقدية للوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال المدة المالية (سنة واحدة)، وهناك عدة مؤشرات لقياس نسب السيولة، من بينها:

2-1- نسبة التداول (نسبة السيولة العامة): تعبر نسبة التداول أو ما تعرف نسبة السيولة العامة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية تغطية الخصوم الجارية، وتحسب هذه النسبة كما يلي¹:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

¹ - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص. 90.

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد (1)، حتى تستطيع المؤسسة تغطية التزاماتها الجارية دون اللجوء لتحويل جزء من أصولها الثابتة إلى سيولة أو البحث عن قروض جديدة.

2-2- نسبة السيولة المخفضة (السريعة): تم في هذه النسبة استبعاد أصعب العناصر تحولا إلى نقدية للتعبير عن السيولة الحقيقية للمؤسسة. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المخفضة} = \frac{\text{الأصول الجارية-المخزونات}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

هذه النسبة تعني أنه لو تمكنت المؤسسة من بيع القيم غير الجاهزة بقيمتها الدفترية وتحصيل نتمها لاستطاعت تسديد جميع التزاماتها دون اللجوء لمخزونها السلعي، أما إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة من السيولة، يستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0,3 و 0,5.

2-3- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية): تبين هذه النسبة مقدار النقدية المتوفرة بالمؤسسة في وقت معين لتسديد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء للقيم المالية غير الجاهزة، وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{أصول الخزينة}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

ويفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0,2 و 0,3.

3- نسب النشاط: الغاية من نسب النشاط هي تفسير مكونات الاحتياج من رأس المال العامل، وتقيس نسب النشاط مدى فعالية استغلال الموجودات المتاحة للمؤسسة، وذلك بمقارنة مستوى المبيعات مع مستوى الاستثمار في الموجودات.

فهذه النسب تقدم مؤشرات ديناميكية تسمح بإدخال البعد الزمني في تحليل الميزانية، وهي

العناصر الدورية التي تكون في حركة دورة الاستغلال. ومن بين نسب النشاط ما يلي:

3-1- العلاقة بين الاحتياج من رأس المال العامل ورقم الأعمال: يستطيع المحلل المالي من خلال العلاقة بين الاحتياج من رأس المال العامل ورقم الأعمال من مقارنة حجم الاحتياج من رأس المال العامل ومستوى النشاط، أي كم يوم من مبيعات المؤسسة يمثل الاحتياج من رأس المال العامل، وتحسب هذه العلاقة كالتالي:

$$\text{مدة الاحتياج من رأس المال العامل} = \frac{\text{الإحتياج من رأس المال العامل}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360$$

ويمكن مقارنة هذه النسبة مع نسب مؤسسات أخرى في نفس القطاع أو نسب المؤسسة في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسبة في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية يدل على زيادة في مدة التخزين أو في مهلة التحصيل للزبائن أو التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين.

3-2- معدل دوران المخزون: يشير معدل دوران المخزون إلى عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى مبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشر جيد يدل على كفاءة المؤسسة. ويحسب هذا المعدل كما يلي¹:

$$\text{معدل دوران المخزون (بضاعة أو مواد أولية)} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة أو المواد الأولية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{معدل دوران المخزون (منتجات تامة)} = \frac{\text{تكلفة إنتاج المنتجات المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}}{2}$$

تكلفة شراء البضاعة أو المواد الأولية = مخزون أول المدة + المشتريات - مخزون آخر المدة

¹ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص. 155.

تكلفة إنتاج المنتجات المباعة = مخزون أول المدة + الإنتاج - مخزون آخر المدة

3-3- مهلة ائتمان الزبائن: تقيس لنا هذه النسبة المدة الممنوحة من طرف المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم من ديون اتجاهها، وعادة يجب ألا تتجاوز 90 يوم، وكلما انخفضت فترة الائتمان يعني كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية، حيث تحصل المؤسسة ديونها في أقل وقت لتعيد استثمارها، وهو ما يحسن من سيولتها.

وتحسب مهلة ائتمان الزبائن كما يلي:

$$\text{مهلة ائتمان الزبائن} = \frac{\text{الزبائن} + \text{أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال متضمن الرسم}} \times 360$$

3-4- مهلة تسديد الموردين: توضح هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة لكي تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، ويجب أن تكون المدة الممنوحة من الموردين للمؤسسة أكبر من المدة الممنوحة من المؤسسة لزبائنها. وذلك لتفادي أي صعوبات مالية في التسديد. وتحسب مهلة تسديد الموردين كالاتي:

$$\text{مهلة تسديد الموردين} = \frac{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات متضمنة الرسم}} \times 360$$

3-5- نسبة التمويل الدائم: ويمكن قياسها كالاتي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الاصول الثابتة}} * 100$$

يجب مقارنتها باحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار.

3-6- نسبة التمويل الخاص: ويمكن قياسها كالاتي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}} * 100$$

يجب مقارنتها باحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار .

3-7- فترة التخزين: تعرف أيضا بعدد أيام بقاء المخزون لدى المؤسسة، ويمكن استخراجها بعد

استخراج معدل دوران المخزون . ويمكن قياسها كالاتي:

$$\text{فترة التخزين} = \frac{360 (\text{عدد أيام السنة})}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

وكلما حصلنا على أيام قليلة كلما كانت النتيجة أفضل، وهذا دليل على أن فترة شراء المؤسسة

للمخزون متدنية، وهو ما يعني أيضا سرعة بيع المخزون .

ولابد من مقارنة معدلات دوران المخزون وفترة بقائه في المخازن بمعدلات الدوران المسجلة

في السنوات الماضية لنفس المؤسسة، كما يمكن الاستعانة بالنتائج المسجلة في المؤسسات المشابهة

للحصول على تحليل مالي أفضل للمؤسسة في هذا المجال .

3-8- معدل دوران الذمم المدينة: تقوم المؤسسات ببيع بضائعها بالأجل لكي تستطيع زيادة حجم

مبيعاتها وتعظيم أرباحها. لذلك فدفاتر هذه المؤسسات تظهر ما يعرف بالذمم المدينة (المدينون

وأوراق القبض)، وهو ما للمؤسسة على الغير نتيجة لبيع البضائع بالأجل، وتعمل هذه المؤسسات

بعد ذلك لتحويل هذه الديون وتحويلها لنقد لكي تستخدمها مرة أخرى في شراء البضائع، ومن تم

بيعها. فهذه النسبة تقيس لنا كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على سيولة المؤسسة وربحيتها، ويحسب معدل دوران الذمم المدينة كالآتي¹:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{الذمم المدينة}}$$

3-9- معدل دوران الذمم الدائنة: يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة (الموردون وأوراق الدفع) من قبل المؤسسات خاصة عندما تقوم بوضع سياستها الائتمانية، حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمؤسسة من مدة لتسديد ديونها، وبين ما منحتة المؤسسة لزيائنها لتسديد ديونها، وتحرص المؤسسات أن تكون الفترة التي ستمنحها لزيائنها أقل من الفترة الممنوحة لها من قبل الموردين، ويستخرج معدل دوران الذمم الدائنة كما يلي²:

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

يقاس معدل دوران الذمم الدائنة بالمرات، والحصول على عدد مرات أقل يعد مؤشرا إيجابيا لأنه يعبر عن حصول المؤسسة على الوقت الكافي لسداد الديون للموردين.

3-10- معدل دوران صافي رأس المال العامل: يشير معدل دوران صافي رأس المال العامل إلى مقدار المبيعات الذي يولده كل دينار من صافي رأس المال العامل، ويحسب كما يلي³:

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

¹ - المرجع سابق، ص. 157.

² - المرجع السابق، ص. 160.

³ - المرجع السابق، ص. 161.

الزيادة في هذا المعدل مؤشر مهم على كفاءة المؤسسة في إدارة صافي رأس المال العامل لديها، ويبين إلى أي مدى نجحت المؤسسة في استغلال صافي رأسمالها العامل لتوسيع قاعدة وحجم مبيعاتها.

4- نسب المردودية والربحية: تعتبر المردودية من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، من أجل استمراريته ونموها، وزيادة طاقتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية. ومصطلح المردودية ومصطلح الربحية ليسا مرادفان لبعضهما البعض. فالربحية تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الناتجة عن المبيعات، وترتبط بهامش الربحية الذي تحققه المؤسسة، وتسمح بالحكم على مستوى المبيعات، وقد تكون بالقيمة المطلقة أو بالنسبة المئوية وهي الأكثر تعبيراً.

وبالنسبة للمردودية، فهي تعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى أي تحقيق مردودية إيجابية، وتأتي الاعتبارات الأخرى في الدرجة الثانية من اهتمامات المؤسسة. فالعلاقة في نسب الربحية والمردودية مختلفة، فبالنسبة لنسب المردودية، المقارنة تكون بين النتيجة والأموال المستعملة أو المستغلة، أما بالنسبة لنسب الربحية فالمقارنة تكون بين النتيجة أو الربح ورقم المبيعات.¹

4-1- نسب المردودية: تقيس نسبة المردودية مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، ومدى كفاية العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة، وتعبر عن المحصلة النهائية للسياسة المتبعة أي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاً أمثلاً لتحقيق الأرباح ومن أهم نسب المردودية ما يلي:

¹ - يوسف مامش، ناصر دادي عدون، "أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي"، الطبعة الأولى، دار المحمدية، الجزائر، 2008، ص. 15.

4-1-1-1 - المردودية المالية: تعد المردودية المالية من أهم المعطيات لقياس مدى قدرة المؤسسة في مكافأة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة من أجل تجديد وسائل إنتاجها وتطويرها، إلى جانب ضمان التمويل الذاتي وفرض سيطرتها في السوق¹، وتحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه من خلال كل وحدة نقدية للأموال الخاصة المستعملة، وكلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على وجود تسيير أمثل من قبل المؤسسة لمواردها المالية. وكلما انخفضت هذه النسبة لزم على المؤسسة إعادة النظر في سياستها الاستثمارية للموارد المالية.

4-1-1-2 - المردودية الاقتصادية: تمثل المردودية الاقتصادية كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح في إطار نشاطها العادي وبطريقة مستدامة، وتعتبر الأفضل لقياس ربحية العمليات وتحسب المردودية الاقتصادية كما يلي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الاستخدامات}} \times 100$$

وهذه النسبة تقيس الربح المحقق من قبل المؤسسة عن كل دينار وظفته في استخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الاستخدامات الثابتة والجارية من ربح.

4-1-1-3 - المردودية التجارية: تقيس هذه النسبة الربح المحقق من طرف المؤسسة مقابل كل دينار من المبيعات، وتحسب المردودية التجارية كما يلي:

¹ - المرجع سابق، ص. 20.

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{المبيعات}} \times 100$$

وهذه النسبة تقيس الربح المحقق من قبل المؤسسة عن كل دينار من المبيعات، أي ما يعطيه الدينار الواحد من المبيعات من ربح.

4-2-2-1-2-4-1 - نسب الربحية: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من نسب الربحية كما يلي¹:

4-2-2-1-2-4-1-1 - ربحية الاستغلال: تقيس لنا ربحية الاستغلال مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح

انطلاقاً من نشاطاتها خلال دورة الاستغلال. وتحسب كما يلي:

$$\text{ربحية الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

4-2-2-1-2-4-1-2 - الربحية العامة: هي عبارة عن العلاقة بين النتيجة الصافية ورقم الأعمال، وتحسب كما

يلي:

$$\text{الربحية العامة} = \frac{\text{النتيجة العامة}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

4-2-2-1-2-4-1-3 - ربحية أصحاب رأس المال: هي عبارة عن العلاقة بين النتيجة الصافية ورقم الأعمال،

وتحسب كما يلي:

$$\text{ربحية أصحاب رأس المال} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100$$

¹ - المرجع السابق، ص. 15.

من العلاقات السابقة نستخلص أن الربحية تدخل في تكوين مردودية المؤسسة، بل هي مرحلة من مراحل تكوينها، وأداة عملية تستخدمها المؤسسة في بناء مردودية عالية، والعلاقة التالية توضح ذلك:

نسبة المردودية = نسبة الربحية × سرعة دوران رأس المال المستثمر.

$$\text{سرعة دوران رأس المال المستثمر} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

وتعبر سرعة دوران رأس المال المستثمر عن عدد المرات التي يصبح فيها رأس المال رقم أعمال أو مبيعات.

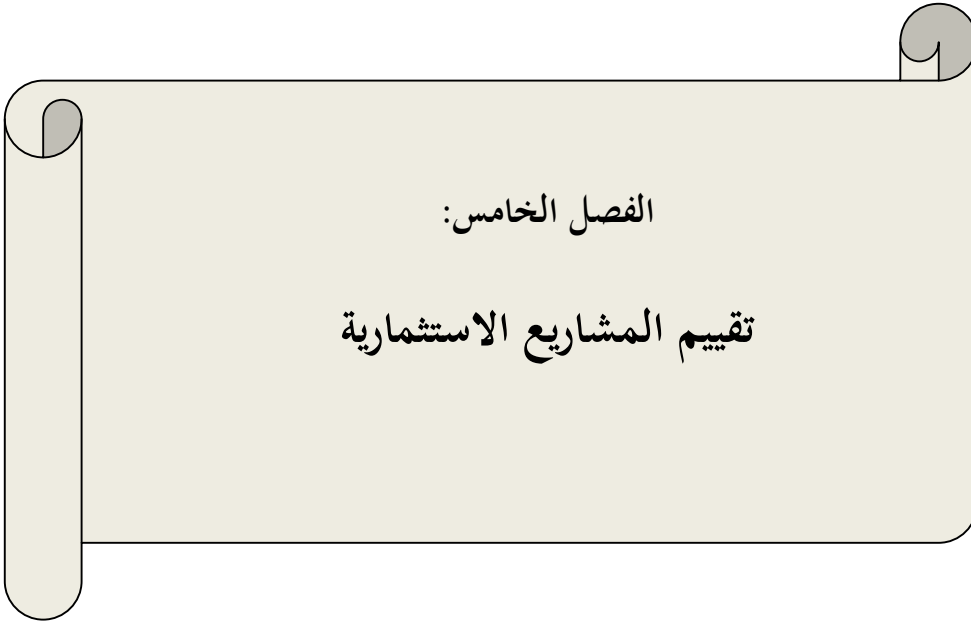
5- محددات التحليل بالنسب المالية: رغم أهمية النسب المالية في التحليل المالي إلا أنها تحتوي

على الكثير من نقاط الضعف، وأهمها ما يلي¹:

- النسب المالية عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية وجدول حسابات النتائج، فلا تظهر التغيرات التي حدثت خلال السنة أو سنوات بل تظهر الأرصدة في يوم تنظيم الميزانية فقط؛
- النسب المالية لا تكون ذات فائدة إلا إذا قورنت بنسب معيارية حتى يتمكن المحلل المالي من تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتحديد مركزها المالي؛
- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد؛

¹ - عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 107 - 108.

- القوائم المالية تعد على أساس ثبات قيمة النقود، والتحليل على أساس هذه الفرضية يعتبر مضللاً، خاصة في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المجتمع وتدهور قيمة النقود.



الفصل الخامس: تقييم المشاريع الاستثمارية

يعد بقاء المؤسسة في السوق و استمرار حياتها أمرا مرهونا بمدى فعاليتها و بمدى تطورها مع الزمن، و يكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق على الاستثمارات سواء من خلال تطوير تجهيزات وطرق إنتاجها أو من خلال انجاز وحدات و مصانع جديدة.

المحور الأول: مفاهيم حول تقييم المشاريع

1- مفهوم تقييم المشاريع: نعني بتقييم المشاريع تحديدها أو تعيينها لمعرفة المشروع المراد انجازه حيث عادة ما تطرح أمام المسير أو الجهة المسيرة عدة خيارات يتم اختيار إحداها بعد الأخذ بعين الاعتبار المردودية المالية للمشروع التي تحدد على أساس عدة مقاييس علمية، مالية، ورياضية.¹

2- العوامل المؤثرة على اختيار الاستثمارات:² يجب الأخذ بعين الاعتبار في عملية تقييم أو اختيار المشروع عدة عوامل أساسية تتمثل فيما يلي:
تكلفة الاستثمار: و تمثل إجمالي الأموال المنفقة على الاستثمار من تاريخ بداية حياته إلى تاريخ نهاية حياته؛

إيرادات الاستثمار: و تمثل إجمالي الأموال المتحصل عليها خلال مدة حياة الاستثمار و يعبر عنها بالتدفقات الداخلة؛

¹ م بن كرادحية، "الرياضيات المالية"، الصفحات الزرقاء العالمية، البويرة، بدون سنة نشر، ص.198

² المرجع السابق

معدل حياة الاستثمار: و تمثل المدة التي يقضيها الاستثمار في التشغيل و الاستغلال و يطلق عليها أيضا العمر الإنتاجي أو مدة الامتلاك؛

معدل الفائدة: و يمثل سعر الفائدة السائد في السوق المالية على القروض كما قد يكون أيضا سعر الخصم الخاص بحساب القيمة الحالية؛

زمن تحقيق الإيرادات و النفقات: عادة ما تدفع قيمة الحيازة في بداية السنة الأولى بشكل كلي أو على سنوات في شكل أقساط سنوية او غير ذلك، أما الإيرادات فعادة ما تحقق في نهاية كل سنة؛ **القيمة المتبقية للاستثمار:** و تمثل القيمة غير المهلكة عند نهاية مدة الاستثمار و عادة ما تكون في شكل قيمة التنازل أي البيع؛

محيط الاستثمار: و يتمثل في مختلف العوامل المؤثرة في عملية اختيار الاستثمار على غرار العادات، التقاليد، سوق العمل، أذواق المستهلكين، نظام الأجور، الضرائب، الاستقرار السياسي... الخ.

3- مفهوم الاستثمار: لمفهوم الاستثمار عدة أبعاد يمكن توضيحها فيما يلي:¹

البعد الاقتصادي: هو كل شيء يستعمل لمدة متوسطة أو طويلة يعطي خلالها مردود.

البعد المحاسبي: هو مجموعة الوسائل و القيم الدائمة مادية كانت او معنوية، تم الحصول عليها أو كونتها المؤسسة بغرض الاستعانة بها لا تحويلها أو المتاجرة بها.

المفهوم المالي: نقصد به كل نفقة ستؤدي إلى الحصول على إيراد خلال فترات متوسطة أو طويلة.

¹ ناصر دادى عدون، "الرياضيات المالية"، دار المحمدية، الجزائر، ص.153

المحور الثاني: طرق اختيار الاستثمارات

تستعمل عدة طرق للمفاضلة بين الاستثمارات و سنقتصر على دراسة الطرق الأكثر أهمية واستعمالا و هي كالآتي:

1- **طريقة فترة الاسترداد:** يعرف هذا المعيار بأنه الفترة الزمنية اللازمة لاستيراد مبلغ رأس المال المستثمر من خلال التدفقات النقدية السنوية الصافية. و يتم وفق هذه الطريقة اختيار الاستثمار الأحسن حسب المدة التي يستغرقها كل منها لاسترداد قيمه حيث أن أفضلها هو الذي يحقق إيرادات صافية تغطي تكلفة الاستثمار في أقل مدة.¹

- في حالة تساوي التدفقات النقدية الصافية:

تحسب فترة الاسترداد كما يلي:

$$D_R = \frac{I_0}{C_p}$$

حيث: I_0 : مبلغ الانفاق الاستثماري المبدئي

C_p : التدفقات النقدية السنوية الصافية

D_R : فترة الاسترداد

- في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية:

تحسب فترة الاسترداد مباشرة من توزيع التدفقات النقدية للمشروع.

¹ رحيم حسين، "أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية"، منشورات مكتبة إقرأ، الجزائر، 2011، ص.248

مثال 01:

كان أمام الإدارة المالية لإحدى المؤسسات الصناعية ثلاثة مشاريع استثمارية من أجل تقييمها مالياً و كانت أمامها المعلومات التالية:

التدفق النقدي السنوي الصافي	الإنفاق الاستثماري	المشروع
2500	15000	1
3500	15000	2
5000	15000	3

- قيم و رتب المشاريع السابقة حسب طريقة فترة الاسترداد ؟

$$6 \text{ سنوات} = \frac{15000}{2500} = D_{R1}$$

$$4 = 4.28 = \frac{15000}{3500} = D_{R1} \text{ سنوات و } 3 \text{ أشهر}$$

$$3 \text{ سنوات} = \frac{15000}{5000} = D_{R1}$$

- القبول: $f \geq i$ ق (فترة الاسترداد أقل من فترة الاسترداد القياسية)

- الرفض: $f < i$ ق (فترة الاسترداد أكبر من فترة الاسترداد القياسية)

- الترتيب:

- المشروع الأول: (3)

- المشروع الثاني: (2)

- المشروع الثالث: (1)

- في حالة كون المشاريع مستقلة يتم قبول المشروع (3) و المشروع (2).

مثال 02:

لدينا مؤسسة تريد استبدال بعض آلاتها القديمة بآلات جديدة و قد طرحت أمام الإدارة المالية ثلاث

مشاريع استثمارية جاءت كالاتي:

المشروع (1): قيمة شرائه 51000 دج

المشروع (2): قيمة شرائه 65000 دج

المشروع (3): قيمة شرائه 65000 دج

جاءت الإيرادات السنوية الصافية للمشاريع السابقة كالاتي:

6	5	4	3	2	1	السنوات المشروع
19500	7000	7000	6000	8500	3000	1
16000	16000	12000	25000	18000	10000	2
15000	20000	10000	10000	12000	10000	3

ندرج جدول تراكم الايرادات كما يلي:

6	5	4	3	2	1	السنوات المشروع
51000	31500	24500	17500	11500	3000	1
97000	81000	65000	53000	28000	10000	2
77000	62000	42000	32000	22000	10000	3

نلاحظ بان الاستثمار الأول رغم انخفاض تكلفة حيازته لا يحقق هذه القيمة من صافي إيراداته إلا في نهاية السنة السادسة حيث يكون مجموع الإيرادات مساويا لـ 51000 دج أي أنه في هذا التاريخ يغطي مجموع تكاليفه و نتيجته معدومة.

نلاحظ بان الاستثمار الثاني يغطي التكلفة في نهاية السنة الرابعة إذ يحقق مجموع 65000 دج، بينما في السنة الخامسة و السادسة يحقق أرباح بمقدار 32000 دج.

نلاحظ أن الاستثمار الثالث يحقق مجموع إيرادات صافية في السنة الخامسة مساوية لـ 62000 دج و في السنة الرابعة يحقق 42000 دج و هذا يعني أنه يغطي تكلفته في السنة الخامسة فقط، ثم تحقق أرباحا في السنة الخامسة و السادسة بـ 18000 دج.

أحسن استثمار حسب هذه الطريقة هو الثاني لأنه يسمح باسترجاع قيمة حيازته في أقرب مدة مقارنة مع باقي الاستثمارات.

نلاحظ بأن صافي الإيرادات حسب السنوات غير متساوية في الاستثمارات الثلاثة، و إذا كانت

$$D_R = \frac{I}{C_p} \text{ متساوية نحسب بالعلاقة:}$$

إذا كانت هناك قيمة متبقية للاستثمار فإنها تؤخذ بعين الاعتبار حسب نسبة وجودها في سنة استرداد المبلغ الأصلي للاستثمار و هذا إذا كان من الممكن تتبع تناقص قيمة الاستثمار عبر السنوات.

إيجابيات و سلبيات طريقة فترة الاسترداد:¹

- الإيجابيات:
- سهولة العمليات الحسابية؛
- تجنب الأخطار الناتجة عن تقلب الظروف الاقتصادية؛
- يسمح اختيار الاستثمار صاحب أقصر مدة استرجاع بإعادة استثمار المبالغ المسترجعة لفترة قادمة أو بتجديد الاستثمار؛
- هذه الطريقة ملائمة للمؤسسات التي لا تملك أموال كبيرة.

- السلبيات:

- لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود؛
- لا تأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية بعد مدة استرداد رأس المال رغم أنه قد تكون هناك تدفقات كبيرة أحياناً بعد هذه المدة.

2- طريقة معدل متوسط العائد (TMR):² يقارن وفق هذه الطريقة بين المعدل المتوسط للعائد و

معدل الفائدة المستعمل في السوق فإذا كان أكبر من معدل الفائدة فإنه يتم قبول مبدئياً ثم اختيار المشروع الذي يحقق أحسن معدل متوسط للعائد.

¹ ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص.158

² المرجع السابق، ص.159

$$\text{المعدل المتوسط للعائد} = \frac{\text{متوسط صافي الإيرادات}}{\text{قيمة الاستثمار الأصلية}} \times 100$$

أي:

$$\text{TMR} = \left[\frac{\sum RN}{C} / C \right] \cdot 100$$

مثال:

سمحت عملية دراسة عدد من المشاريع لانتقاء 3 مشاريع تم تقديمها للإدارة لكي تفصل بينها، و جاءت معطيات كل المشاريع كما هو مبين في الجدول التالي:

المشروع	ق الحياة	1	2	3	4	5	6	7
1	62500	7500	12500	19250	22500	22500	13250	7500
2	55000	5000	6000	12500	15000	11000	-	-
3	54000	6000	7000	10000	14000	10000	-	-

- أحسب المعدل المتوسط للعائد لكل المشاريع ؟

- حدد أي مشروع تختاره المؤسسة إذا علمت أن معدل الفائدة السائدة في السوق هو 19% ؟

الحل:

- حساب المعدل المتوسط للعائد لكل المشاريع:

لدينا:

$$\text{TMR} = \left[\frac{\sum RN}{C} / C \right] \cdot 100$$

C: قيمة الحيازة للأصل الاستثماري

n: عدد سنوات استعمال الاستثمار

- المعدل المتوسط للعائد للمشروع (1):

$$24\% =] . 10062500TMR_1 = [\frac{105000}{7} /$$

- المعدل المتوسط للعائد للمشروع (2):

$$18\% = TMR_2 = [\frac{49500}{5} / 55000] . 100$$

- المعدل المتوسط للعائد للمشروع (3):

$$17,4\% = TMR_3 = [\frac{47000}{5} / 54000] . 100$$

- تحديد أي مشروع تختاره المؤسسة:

حسب معدل الفائدة السائد في السوق فإن المشروعين الثاني و الثالث غير مقبولين تجارياً، و المشروع الأول يحقق معدل عائد أكبر من معدل السوق و بالتالي يتم قبوله.

ملاحظة:

للمؤسسة الحرية في قبول أو عدم قبول المشروع في حالة تساوي معدل المتوسط للعائد مع المعدل الفائدة السائد في السوق.

إذا كان المشروع يحقق للمؤسسة نتائج إيجابية فإنه عادة ما يتم قبوله بغض النظر عن المعدل.

إذا تبقى للاستثمار قيمة ما في نهاية مدة استعماله فإنه يجب أخذ بعين الاعتبار هذه القيمة عند

حساب المعدل المتوسط و يحسب بالطريقة التالية:

$$TMR = \left[\frac{\sum RN}{n} / \frac{C+CR}{2} \right] \cdot 100$$

حيث: CR القيمة المتبقية للاستثمار

إيجابيات و سلبيات طريقة معدل متوسط العائد (TMR):¹

- الإيجابيات:

- سهولة العمليات الحسابية؛

- السلبيات:

- لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود؛

- لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية تغير معدل الفائدة السائد في السوق؛

- لا تأخذ بعين الاعتبار في ما إذا كانت حياة المشروع قصيرة أو طويلة.

3- طريقة المعدل الداخلي للعائد (TRI):² يعرف هذا المعدل بأنه المعدل الذي يجعل صافي

القيمة الحالية مساويا للصفر أي أنه ذلك المعدل الذي يتساوى عنده رأس المال مع مجموع

القيم الحالية لتدفقات الخزينة.

يتم وفق هذه الطريقة اختيار الاستثمار (المشروع) بعد تحديد المعدل الداخلي للعائد لكل استثمار و

يتم بعد ذلك رفض كل استثمار يكون معدله أقل من معدل الفائدة السائد في السوق.

¹ المرجع السابق، ص. 161.

² رحيم حسين، مرجع سابق، ص ص. 271-272.

يحسب المعدل الداخلي للعائد TRI بالعلاقة التالية:

$$C \sum_{s=1}^n R_s (1+i)^{-s} = R_1 (1+i)^{-1} + R_2 (1+i)^{-2} + \dots + R_n (1+i)^{-n}$$

بحيث:

C: قيمة حيازة الاستثمار

RS: التدفق النقدي الصافي للسنة S

n: عدد سنوات حياة الاستثمار

أما إذا كان التدفق النقدي الصافي ثابت خلال السنوات فيمكن حساب i من المعادلة التالية:

$$C = R \cdot \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$$

مثال:

أرادت مؤسسة استبدال آلاتها القديمة بآلات جديدة لتحسين قدرتها الانتاجية فكانت أمام الاختيار بين ثلاثة أنواع من الآلات:

النوع الأول: تكلفة الشراء 122500 دج، يحقق إيرادات صافية سنوية 23963,87 دج، و مدة حياته 6 سنوات.

النوع الثاني: تكلفة الشراء 107500 دج، يحقق إيرادات صافية سنوية 32369,025 دج، و مدة حياته 6 سنوات.

النوع الثالث: تكلفة الشراء 161250 دج، يحقق إيرادات صافية سنوية 48553,53 دج، و مدة حياته 6 سنوات.

- حدد أي نوع من التجهيزات تختار الإدارة علما أن معدل الفائدة المطبق في السوق هو 8%؟

الحل:

- حساب المعدل الداخلي للعائد للتجهيزات من النوع الأول:

$$\frac{C}{R} = \frac{1225000}{23963,87} = 5,11 \rightarrow C = R \cdot \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$$

و بالرجوع إلى الجدول المالي رقم 4 نبحت عن i الموافقة لهذه القيمة عند $n=6$ نجد أن $i_1=15\%$

- حساب المعدل الداخلي للعائد للتجهيزات من النوع الأول:

$$\frac{C}{R} = \frac{107500}{32369,025} = 3,321 \rightarrow C = R \cdot \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$$

و بالرجوع إلى الجدول المالي رقم 4 نبحت عن i الموافقة لهذه القيمة عند $n=6$ نجد أن $i_2=9\%$

- حساب المعدل الداخلي i_3 للعائد للتجهيزات من النوع الأول:

$$\frac{C}{R} = \frac{161250}{48553,53} = 3,321 \rightarrow C = R \cdot \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$$

و بالرجوع إلى الجدول المالي رقم 4 نبحت عن i الموافقة لهذه القيمة عند $n=6$ نجد أن $i_3=9\%$

- بناء على نتائج المعدل الداخلي للعائد لأنواع الثلاثة التي تم التوصل لها فإن كل الأنواع

مقبولة تجارياً، إلا ان النوع الأول يحقق معدلاً داخلياً يزيد عن الثاني و الثالث بـ 6% و هو

مقدار الفائدة المحققة كأرباح في حالة الاستفادة من قروض لتمويل الاستثمار بـ 8% كما

في السوق، و لهذا نختار النوع الأول لأنه أحسن و أكثر ضماناً.

إيجابيات و سلبيات طريقة المعدل الداخلي للعائد (TRI):¹

- الإيجابيات:

- الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

¹ ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص. 164.

السلبيات:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار الإيرادات الممكن تحقيقها بعد مدة الاستعمال؛
 - صعوبة الحسابات لاسيما إذا كانت الإيرادات و التكاليف بدفعات غير متساوية.
- 4- مؤشر الربحية:** يسمح لنا مؤشر الربحية بمعرفة أو تحديد ما تنتجه كل وحدة مستثمرة من الأرباح خلال حياة هذا الاستثمار و كذا خلال ما تبقى منه بعد نهاية استعماله.
- يتم وفق هذه الطريقة اختيار الاستثمار بعد مقارنة المعدل المحسوب مع الواحد، فإذا كان المعدل يساوي أو يزيد عن الواحد فالمشروع مرفوض لأن إيراداته الصافية لا تغطي تكلفة الاستثمار.¹
- يحسب مؤشر الربحية بالعلاقة التالية:

$$IR = \frac{\sum Rs(1+i)^{-s} + VR(1+i)^{-n}}{i} = \frac{R1(1+i)^{-1} + R2(1+i)^{-2} + \dots + Rn(1+i)^{-n}}{i}$$

و إذا كانت الإيرادات السنوية الصافية متساوية فإنه يتم الاعتماد على قانون الدفعات المتساوية و يصبح لدينا:

$$IR = R \cdot \frac{1-(1+i)^{-n}}{i} + VR(1+i)^{-n}$$

حيث:

IR: مؤشر الربحية

RS: صافي التدفق النقدي S

n: عدد سنوات الاستثمار (مدة استعماله)

¹ علي شريف، محمد فريد الصحن، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص.383

ا: معدل الفائدة المطبق

VR: القيمة المتبقية من الاستثمار في آخر سنة من استعماله.

مثال:

تم تقديم ثلاثة مشاريع للإدارة لكي تفصل بينها، و جاءت معطيات كل مشروع كما هو مبين في

الجدول (علما أن معدل الفائدة المستعمل هو 10%):

المدة	القيمة المتبقية نهاية الاستعمال	الإيرادات السوية الصافية	تكلفة الحياة	المشروع
5	3000	19200	67000	1
5	2850	12000	50000	2
5	0	10500	38000	3

- أحسب طريقة مؤشر الربحية، وما المشروع الذي سيتم اختياره؟

الحل:

- حساب مؤشر ربحية المشروع (1):

$$iR_1 = \frac{RN1}{C1}$$

$$RN1 = R \cdot \frac{1-(1+i)^{-5}}{i} + VR(1+i)^{-5}$$

$$RN1 = 19200 \cdot \frac{1-(1+0,1)^{-5}}{0,1} + 3000 (1+0,1)^{-5}$$

$$iR1 = 74645,86$$

$$IR_1 = \frac{74645,86}{67000} = 1,1141\%$$

- حساب مؤشر ربحية المشروع (2):

$$IR_2 = \frac{RN1}{C1}$$

$$RN2 = R \cdot \frac{1-(1+i)^{-5}}{i} + VR(1+i)^{-5}$$

$$RN2 = 12000 \cdot \frac{1-(1+0,1)^{-5}}{0,1} + 2850 (1+0,1)^{-5}$$

$$RN2 = 47259,067$$

$$IR_2 = \frac{47259,067}{50000} = 0,9451\%$$

حساب مؤشر ربحية المشروع (3):

$$iR3 = R \cdot \frac{1-(1+i)^{-5}}{i} + VR(1+i)^{-5}$$

$$RN3 = 10500 \cdot \frac{1-(1+0,1)^{-5}}{0,1} + 0$$

$$RN3 = 39803,26$$

$$IR_3 = \frac{39803,26}{38000} = 1,047\%$$

نلاحظ من خلال النتائج السابقة بأن المشروع (2) لم يصل مؤشر ربحيته إلى 1 و هذا يعني بأنه لا يغطي تكاليفه و لذا يرفض، أما الاستثمارين (1) و(3) فقد تجاوز مؤشر ربحيتها الواحد و عليه هما مقبولين مبدئياً و يتم الاختيار بينهما على أساس أكبر معدل ربحية أي يتم اختيار المشروع (1).

إيجابيات و سلبيات طريقة مؤشر الربحية:¹

- الإيجابيات:

الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

- السلبيات:

تعقيد العمليات الحسابية لا سيما إذا لم تكن الإيرادات الصافية متساوية.

5- طريقة صافي القيمة الحالية (VAN): يقصد بصافي القيمة الحالية المردودية الصافية الحالية

أو الربح الصافي الحالي، و تقوم هذه الطريقة على حساب الفرق بين مجموع القيم الحالية للإيرادات

و مجموع القيم الحالية للنفقات بما فيها تكلفة الحيازة و تكلفة الاستثمار، و يشترط أن يكون التقييم

بمعدل فائدة وحيد. كما يتم رفض الاستثمار الذي يحقق صافي قيمة حالية سالبة.²

يحسب صافي القيمة الحالية بالعلاقة التالية:

$$VAN = VAR - VAD$$

$$VAN = \sum_{s=1}^n Rs(1 + i)^{-s} + VR(1 + i)^{-n}$$

بحيث:

VAR: القيمة الحالية للإيرادات

VAD: القيمة الحالية للنفقات

VR: القيمة المتبقية للاستثمار في نهاية حياته

Rs : صافي الإيرادات للسنة S (إيراد نفس السنة - تكلفتها)

¹ ناصر داداي عدون، مرجع سابق، ص.167

² م بن كرادحية، مرجع سابق، ص.200-201

n: عدد السنوات أو مدة الاستثمار

مثال:

كانت مؤسسة ما أمام حتمية الاختيار بين مشروعين يهدف كل منهما إلى تحسين الإنتاجية و قد جاءت معطيات كل مشروع كالآتي:

المشروع (1): تكلفة الحيازة 255000 دج، أعباء سنوية 13000 دج (من السنة الثالثة إلى السنة الخامسة)، إيرادات سنوية 70000 دج (من آخر السنة الأولى إلى آخر السنة الخامسة)، القيمة المتبقية من الاستثمار في آخر السنة الخامسة 22000 دج، عمر المشروع 5 سنوات.

المشروع (2): تكلفة الحيازة 150000 دج، أعباء سنوية 40000 دج (من السنة الأولى إلى السنة الرابعة)، إيرادات سنوية 76000 دج (من آخر السنة الأولى إلى آخر السنة الرابعة)، القيمة المتبقية من الاستثمار في آخر السنة الرابعة 19000 دج، عمر المشروع 4 سنوات.

- أحسب صافي القيمة الحالية لكلا المشروعين، ثم حدد أي مشروع تختاره المؤسسة، مع العلم معدل الفائدة 10%؟

الحل:

تحديد صافي القيمة الحالية للمشروع الأول:

$$VAN = \sum_{s=1}^n Rs(1+i)^{-s} + VR(1+i)^{-n}$$

$$= 70000 \cdot \frac{1-1,1^{-5}}{0,1} + 22000 (1,1)^{-5} - 13000 \cdot \frac{1-1,1^{-3}}{0,1} (1,1)^{-3} - 255000$$

$$= - 273,97_1 VAN$$

تحديد صافي القيمة الحالية للمشروع الثاني:

$$000 \cdot \frac{1-1,1^{-4}}{0,1} (1,1)^{-4} - 40000 (1,1)^{-4} - 19000 \cdot \frac{1-1,1^{-4}}{0,1} + 6 = 7_2 \text{VAN}$$
$$155000$$
$$= 12284,59_2 \text{VAN}$$

تقوم المؤسسة باختيار المشروع (2) لأن صافي القيمة الحالية للمشروع الأول سالب و صافي القيمة الحالية للمشروع الثاني موجب.

الفصل السادس:

دراسة حالات تطبيقية شاملة

الحالة 01:

بدأ التاجر أحمد نشاطه التجاري وخصص لذلك 1000000 د.ج، استخدمه كما يلي:
شراء مبنى تجاري: 150000 د.ج، أراضي المبنى: 200000 د.ج، شاحنة لنقل البضائع:
100000 د.ج، آلة وزن: 80000 د.ج، بضاعة: 250000 د.ج، والباقي وضعه في الصندوق.
المطلوب: اعداد ميزانية أحمد في N/01/01.

الحالة 02:

في N/12/31 أصبحت أصول وخصوم أحمد كما يلي:
الأصول: مباني تجارية: 150000 د.ج، أراضي المبنى: 200000 د.ج، شاحنات لنقل البضائع:
250000 د.ج، معدات وأدوات 100000 د.ج، بضاعة: 230000 د.ج، الزبائن: 120000
د.ج، الصندوق: 300000 د.ج.
الخصوم: قرض مصرفي: 80000 د.ج، موردو المخزون: 120000 د.ج.
المطلوب: اعداد ميزانية N/12/31 واستنتاج نتيجة الدورة.

الحالة 03:

بتاريخ N/09/01، تم انشاء مؤسسة "المنار"، وقد خصص لانشائها ما يلي:
أموال خاصة بقيمة 200000 د.ج، ديون مالية بقيمة 150000 د.ج. وقد قامت المؤسسة بشراء
تثبيات مادية بقيمة 20% من مواردها، وبضاعة بقيمة 10% من مواردها، والباقي تم ايداعه في
الصندوق.
المطلوب: اعداد ميزانية التأسيس.

الحالة 04:

بتاريخ 1 أكتوبر من السنة N قرر مستثمر انشاء مؤسسة فردية لتوزيع المعدات الرياضية، حيث قدم لمؤسسته من أمواله الخاصة مبلغ مقداره 800.000.00 د.ج واقترض من البنك مبلغ 200.000.00 د.ج، استخدم 30% من المبلغ الاجمالي في شراء محل تجاري و 30% الاخرى في شراء معدات مكتب و 10% الاخرى في شراء بضائع، واشترى ما قيمته 50.000.00 د.ج بضاعة لم يسدد ثمنها (الشراء على الحساب) والباقي أودع ثلثه (3/1) في الصندوق والثلثين (3/2) في البنك.

المطلوب: اعداد ميزانية التأسيس.

الحالة 05:

اليك البيانات التالية لأصول وخصوم المؤسسة X بتاريخ 2015/12/31:

برمجيات المعلومات وما شابهها: القيمة الاجمالية: 15000 د.ج، تدنيات 12000 د.ج. مباني: القيمة الاجمالية: 100000 د.ج، التدنيات: 14750 د.ج. معدات نقل: القيمة الاجمالية: 135000 د.ج، التدنيات: 51563 د.ج. تجهيزات مكتبية: القيمة الاجمالية: 40000 د.ج، التدنيات 14000 د.ج. مواد أولية ولوازم: القيمة الاجمالية: 22600 د.ج، التدنيات 800 د.ج. منتجات مصنعة: القيمة الاجمالية: 40675 د.ج، التدنيات: 2250 د.ج. مخزون خارجي بقيمة: 7500 د.ج. زبائن عاديين بقيمة: 37900 د.ج. زبائن مشكوك فيهم: القيمة الاجمالية: 1170 د.ج، التدنيات: 300 د.ج. الدولة والجماعات المحلية بقيمة: 5942 د.ج. أعباء المعاينة سلفا بقيمة: 6000 د.ج. القيم المنقولة للتوظيف بقيمة: 23750 د.ج. بنوك الحسابات الجارية بقيمة: 37750 د.ج. رأسمال الشركة بقيمة: 201000 د.ج. احتياطات بقيمة: 59000 د.ج. نتيجة السنة المالية بقيمة: 52558 د.ج. موردو المخزونات والخدمات بقيمة: 16600 د.ج. موردو الفواتير

التي لم تصل الى أصحابها بقيمة: 23810 د.ج. زبائن دائنون بقيمة: 7137 د.ج. الدولة،
الضرائب على النتائج بقيمة: 17519 د.ج.

المطلوب:

1- اعداد ميزانية المؤسسة X؛

الحالة 06:

اليك البيانات المحاسبية المتعلقة بأصول وخصوم احدى المؤسسات الصناعية في 2014/12/31:
مباني: القيمة الاجمالية: 120000 د.ج، تدنيات: 24000 د.ج. معدات نقل: القيمة الاجمالية:
203125 د.ج، تدنيات: 174688 د.ج. تجهيزات مكتبية: القيمة الاجمالية: 19000 د.ج،
تدنيات: 9000 د.ج. مواد أولية ولوازم: القيمة الاجمالية: 70000 د.ج، تدنيات 12500 د.ج.
منتجات مصنعة: القيمة الاجمالية: 94500 د.ج، تدنيات: 2500 د.ج. زبائن عاديين: 184500
د.ج. الدولة والجماعات المحلية: 1794 د.ج، أعباء المعاينة سلفا: 4000 د.ج. بنوك الحسابات
الجارية: 78500 د.ج. رأسمال الشركة: 100000 د.ج. احتياطات: 42500 د.ج. نتيجة السنة
المالية: 22052813 د.ج. الديون المترتبة على عقد الايجار التمويلي: 10000 د.ج. موردو
المخزونات والخدمات: 73500 د.ج. زبائن دائنون 12344 د.ج. المستخدمون، الأعباء الواجب
دفعها والحواصل الواجب استلامها: 13750 د.ج. الدولة، الضرائب على النتائج: 7350938 د.ج.
المساهمات البنكية الجارية: 6600 د.ج.

المطلوب:

1- اعداد ميزانية المؤسسة؛

الحالة 07:

المطلوب الاجابة على الأسئلة التالية:

1- على أي أساس ترتب الأصول والخصوم في الميزانية؟

2- بكم تقدر مدة تحويل الصندوق إلى سيولة؟

3- ما معنى الاحتياج من رأس المال العامل سالب؟

4- أكتب علاقة أثر الرفع المالي؟

5- ما هي حالات الرفع المالي، وماذا تعني كل حالة؟

الحالة 08:

قدمت لنا مؤسسة في نهاية السنة المالية 2015 الميزانية التالية:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
6000000	الاموال الخاصة	3500000	أصول غير جارية
5000000	رأس المال	1000000	تثبيثات معنوية
1000000	نتيجة السنة المالية	2000000	تثبيثات مادية
1000000	الخصوم غ. الجارية	500000	تثبيثات مالية
1000000	اقتراضات لدى مؤسسات القرض	4700000	أصول جارية
	الخصوم الجارية	900000	مخزونات

1200000	الموردون	1800000	حسابات الزبائن
800000	سلفات مصرفية	1500000	البنوك والحسابات
400000		500000	الجارية
			الصندوق
8200000	المجموع	8200000	المجموع

المطلوب:

1- حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة.

2- حساب مؤشرات التوازن المالي.

الحالة 09:

من الميزانية المختصرة لمؤسسة ما للسنة المالية 2016 استخلصت المعلومات التالية:

- رأس المال العامل الاجمالي = 135000

- رأس المال العامل الخاص = 60000

- رأس المال العامل الدائم = 90000

- أصول ثابتة = 1/4 مجموع الميزانية.

المطلوب: تشكيل الميزانية المالية المختصرة.

الحالة 10:

تم استخراج البيانات التالية من ميزانية المؤسسة (X) في 2015/12/31:

أصول غير جارية = 420000 د.ج، حسابات مدينة = 140000 د.ج، رأس المال الخاص =
330000 د.ج، مخزونات = 120000 د.ج، أصول الخزينة = 80000 د.ج، احتياطات =
75000 د.ج، خصوم غير جارية = 120000 د.ج، خصوم جارية = 235000 د.ج.

المطلوب:

1- اعداد الميزانية المالية للمؤسسة المعنية في 2015/12/31.

2- أدرس وحلل الوضعية المالية للمؤسسة من حيث التوازن المالي قصير الأجل باستخدام أداة
النسب المالية. علما أن نسب الصناعة كانت كما يلي: نسبة السيولة العامة = 2 مرة، نسبة السيولة
المختصرة = 1 مرة، نسبة السيولة الجاهزة = 0.3.

الحالة 11:

اليك البيانات التالية:

مجموع الميزانية = 15000000 د.ج، نسبة الاستقلالية المالية = 1، نسبة التمويل الخاص =
1.25، قيم الاستغلال = 6 مرات العملاء، نسبة السيولة الفورية = 0.5، الخصوم غير الجارية =
 $\frac{1}{2}$ (المخزونات + العملاء).

المطلوب: اعداد الميزانية.

الحالة 12:

اليك الميزانية المالية لإحدى المؤسسات في نهاية السنة المالية:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>حقوق الملكية</u>		<u>أصول غير جارية</u>
335000	رأس المال الصادر	63000	أصول معنوية
54500	احتياطات	282000	أصول مادية
30000	فرق اعادة التقييم	90000	أصول مالية
16500	الترحيل من جديد		<u>أصول جارية</u>
	<u>خصوم غير جارية</u>		المخزونات
	قروض طويلة الأجل	265000	حقوق العملاء
105000	التزامات ضريبية مؤجلة	62000	مدينون آخرون
3000	مخصصات طويلة	12000	أعباء مقيدة سلفا
8000	الأجل	7000	خزينة الأصول
105000	<u>خصوم جارية</u>	22000	
32000	موردون وحسابات		
37000	ملحقة		
68000	ضريبة مستحقة الدفع		

9000	ايرادات مثبتة مسبقا ديون أخرى قصيرة الأجل خزينة الخصوم		
803000	المجموع	803000	المجموع

إذا توفرت لك المعلومات الاضافية التالية:

- نسبة السيولة العامة = 2 مرة، نسبة السيولة المخفضة = 1 مرة، نسبة السيولة الجاهزة = 0.16.

- المشتريات السنوية الصافية = 385000 د.ج، المبيعات السنوية الصافية = 855500 د.ج.

- مهلة ائتمان الزبائن = 25 مرة، مهلة ائتمان الموردين = 60 يوم، نسبة تغطية المصاريف المالية = 2%.

- حصة الأموال الخاصة في هيكل التمويل = 48%. المصاريف المالية = 12600 د.ج. TVA = 19%.

المطلوب: قيم الوضعية المالية للمؤسسة من حيث التوازن المالي القصير، المتوسط وطويل الأجل.

الحالة 13:

اليك ميزانية المؤسسة في 2015/12/31:

التحليل المالي وإدارة المشاريع - محاضرات وتمارين محلولة-

المبالغ	الخصوم	القيمة الصافية	الاهتلاكات والمؤونات	المبالغ الاجمالية	الاصول
	الاموال الدائمة				التثبيات
84000	رأس المال المدفوع				التثبيات المعنوية
3000	احتياطات	1250	1250	2500	برامج معلوماتية
2200	الترحيل من جديد	7000	3000	10000	شهرة المحل
120000	نتيجة الدورة الصافية				تثبيات مادية
20666	اعانات الاستثمار	154200	45800	200000	مباني
1400	مؤونة الاعباء والخسائر	33300	26900	60200	معدات نقل
47200	قروض بنكية				التثبيات المالية
2500	قروض سنديية	7150	-	7150	سندات المساهمة
	الخصوم الجارية	45450	-	45450	سندات أخرى
105000	المورد والحسابات الملحقة				الاصول الجارية
62900	أجور وضرائب واجبة الدفع				المخزونات
2550	زيائن دائنون	160200	1300	161500	بضاعة
12000	موردو القيم الثابتة				حسابات الغير المدينة
10860	ضرائب على النتائج	24110	740	24850	الزيائن والحسابات الملحقة
3000	الاعتمادات الجارية للبنك	1426	-	1426	مودون مدينون
		580	-	580	حقوق التنازل عن الاستثمار
		29360	-	29360	حقوق أخرى خ إ

		13250	-	13250	الحسابات المالية
477276	المجموع	477276	78990	556266	المجموع

المطلوب:

1- احسب مؤشرات التوازن المالي.

2- احسب النسب المالية.

3- علق على الوضعية المالية للمؤسسة.

الحالة 14:

لديك الميزانية التالية بتاريخ 2017/12/31:

%	المبالغ	الموارد	%	المبالغ	الأصول
؟	الاموال الدائمة	؟	1250000	الاصول غير الجارية
؟	الأموال الخاصة	؟	الاصول الجارية
12	خصوم غير جارية	30	قيم الاستغلال
40	خصوم جارية	؟	قيم غير جاهزة
؟	موردون	12	قيم جاهزة
20	ضرائب على النتائج	100	مجموع الأصول
؟	180000	سلفات			

		مصرفية			
100		مجموع الموارد			

المطلوب:

اكمل الميزانية مع العلم أن نسبة التمويل الدائم = 1.2

الحالة 15:

ليك الميزانية المالية لاحدى المؤسسات في نهاية السنة المالية:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>حقوق الملكية</u>		<u>أصول غير جارية</u>
335000	رأس المال الصادر	63000	أصول معنوية
54500	احتياطات	282000	أصول مادية
30000	فرق اعادة التقييم	90000	أصول مالية
16500	الترحيل من جديد		<u>أصول جارية</u>
	<u>خصوم غير جارية</u>		المخزونات
	قروض طويلة الأجل	265000	حقوق العملاء
105000	التزامات ضريبية مؤجلة	62000	مدينون آخرون
3000	مخصصات طويلة	12000	أعباء مقيدة سلفا
8000	الأجل	7000	خزينة الأصول
105000	<u>خصوم جارية</u>	22000	

32000	موردون وحسابات ملحقة		
37000	ضريبة مستحقة الدفع		
68000	ايرادات مثبتة مسبقا		
9000	ديون أخرى قصيرة الأجل		
	خزينة الخصوم		
803000	المجموع	803000	المجموع

المطلوب:

4- حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

5- حساب النسب المالية.

6- التعليق على التوازن المالي للمؤسسة انطلاقا من المؤشرات والنسب المالية المحسوبة.

الحالة 16:

من حساب النتائج لمؤسسة "X" استخرجت المعلومات التالية للدورتين 2015، 2016:

دورة 2016	دورة 2015	البيان
1800000	1600000	رقم الأعمال (المبيعات) خارج الرسم
2400000	2200000	انتاج السنة المالية
504000	445000	القيمة المضافة
245000	220000	اجمالي فائض الاستغلال
187500	168000	النتيجة العادية قبل الضرائب

معلومات أخرى تتعلق بالدورة 2016:

- رأس المال 1200000 دج؛
- اقتراضات لدى مؤسسات القرض 392000 دج؛
- معدل الضرائب على الأرباح 25%.

العمل المطلوب:

- 1- أحسب نسب تغير كل من رقم الأعمال، انتاج السنة، القيمة المضافة، النتيجة الصافية.
- 2- أحسب نسب المردودية للدورة 2016.

الحالة 17:

تم اقتراح على مؤسسة تسعى لتطوير إنتاجيتها شراء آلة تبلغ تكلفتها 33000 دج، مدة استعمالها 9 سنوات، و تحقق فائض نقدي سنوي صافي ابتداء من السنة الثالثة يقدر بـ 10500 دج، علما أن المعدل الفائدة المطبق 12%.

- أحسب القيمة الحالية للربح الصافي ؟
- أحسب المعدل الداخلي للعائد لهذه الآلة ؟
- ماذا يعني المعدل الداخلي للعائد ماليا ؟
- هل يمكن قبول هذه الآلة من طرف المؤسسة ؟

الحالة 18:

تم اقتراح على الإدارة المالية لمؤسسة تسعى لتطوير إنتاجيتها شراء آلة تحقق لها إيرادات سنوية بمبلغ 35000 دج مع العلم أن تكلفة شرائها تقدر بـ 165000 دج و أن معدل الفائدة المستعمل في القرض الممول لهذه الآلة هو 11% سنويا. كما أن قيمة بيعها بعد 7 سنوات من الاستعمال هي 9000 دج.

- هل توافق الإدارة المالية على شراء الآلة ؟

- هل توافق الإدارة المالية على شراء الآلة في حالة كان معدل الفائدة 18% ؟

الحالة 19:

تم اقتراح مشروعين على الإدارة المالية لمؤسسة كانت تسعى لتجديد آلاتها الانتاجية، المشروع الأول قيمته 112000 دج، مدة استعماله 5 سنوات، صافي الإيرادات السنوية 43000 دج.

المشروع الثاني قيمته 210000 دج يستعمل لمدة 9 سنوات، صافي الإيرادات السنوية 51000 دج.

- حدد وفق طريقة فترة الاسترداد أي مشروع تختاره المؤسسة ؟

- حدد وفق طريقة صافي القيمة الحالية أي مشروع تختاره المؤسسة ؟

الحالة 20:

اقترحت على الإدارة المالية لمؤسسة ثلاثة مشاريع تكلفة كل منها 440000 دج و مدة استعمالها 6 سنوات. هذه المؤسسة معفاة من الضريبة على الأرباح خلال الأربع سنوات الأولى بينما تخضع لها بعد ذلك بنسبة 30%.

إذا علمت أن القيمة المتبقية للمشروعين الأول و الثاني معدومة و مساوية لـ 28000 دج بالنسبة للمشروع الثالث، و أن الإيرادات الصافية السنوية للمشاريع الثلاث خلال سنوات الاستعمال جاءت

كما هو موضح في الجدول التالي:

6	5	4	3	2	1	
90000	90000	90000	90000	90000	90000	1
		120000	120000	120000	120000	2
110000	110000	110000	160000	160000	160000	3

- حدد أي مشروع سيقبل من طرف المؤسسة ؟

أ- باستعمال طريقة معدل العائد الداخلي ؟

ب- باستعمال طريقة فترة الاسترداد ؟

الحالة 21:

طرح أمام إدارة مؤسسة مشروعين جديدين تفاصيلهما كآتي:

صافي عائد	صافي عائد	صافي عائد	صافي عائد	صافي عائد	صافي عائد	
السنة (6)	السنة (5)	السنة (4)	السنة (3)	السنة (2)	السنة (1)	
130000	120000	70000	110000	160000	480000	المشروع (1)
115000	150000	122000	60000	170000	420000	المشروع (2)

- أحسب صافي القيمة الحالية لكلا المشروعين $i = 11\%$ ؟

- حدد المشروع الذي ستختاره المؤسسة ؟

الحالة 22:

تريد مؤسسة شراء استثمار، وكان لديها فرضا المعطيات التالية:

- تكلفة الاستثمار 600000 د.ج تسدد فورا عند الاقتناء؛

- العمر الانتاجي 10 سنوات؛

- أعباء التشغيل السنوية 30000 د.ج في نهاية كل سنة؛

- الإيرادات السنوية المحصل عليها 120000 د.ج في نهاية كل سنة؛

- معدل الضرائب على الأرباح 25%؛

- القيمة المتبقية في نهاية المدة هي 20000 د.ج.

العمل المطلوب:

1- حساب التدفقات الصافية للخرينة.

بمعدل خصم 8%، هل للاستثمار مردودية وفق معيار القيمة الحالية الصافية.

الاجابة على الحالات

حل الحالة 01:

ميزانية التاجر أحمد في N/01/01:

رقم الحساب	الأصول	المبلغ	رقم الحساب	الخصوم	المبلغ
	الأصول غ. جارية	530000		الأموال الخاصة	1000000
211	أراضي	200000	101	أموال استغلال	100000
213	مباني	150000			
215	معدات وأدوات	80000			
218	معدات نقل	100000			
	الأصول الجارية	470000			
30	مخزون بضاعة	250000			
53	صندوق	220000			
	المجموع	1000000		المجموع	1000000

حل الحالة 02:

ميزانية التاجر أحمد في N/12/31:

المبلغ	الخصوم	رقم الحساب	المبلغ	الأصول	رقم الحساب
1150000	الأموال الخاصة		700000	الأصول غ. جارية	
100000	أموال استغلال	101	200000	أراضي	211
150000	نتيجة الدورة (ربح)	120	150000	مباني	213
80000	خصوم غ. جارية		100000	معدات وأدوات	215
80000	اقتراضات لدى مؤسسات	164	250000	معدات نقل	218
	الاقتراض		650000	الأصول الجارية	
120000	خصوم جارية		230000	مخزون بضاعة	30
120000	موردو المخزونات والخدمات	401	120000	زبائن	411
			300000	صندوق	53
1350000	المجموع		1350000	المجموع	

حل الحالة 03:

ميزانية مؤسسة المنار بتاريخ N/09/01:

المبلغ	الخصوم	رقم الحساب	المبلغ	الأصول	رقم الحساب
200000	الأموال الخاصة		70000	الأصول غ. جارية	
200000	أموال استغلال	101	70000	تثبيات مادية	21
150000	خصوم غ. جارية		280000	الأصول الجارية	
150000	اقتراضات لدى مؤسسات	164	35000	مخزون بضاعة	30
	الاقتراض		245000	الصندوق	53
350000	المجموع		350000	المجموع	

حل الحالة 04:

اعداد ميزانية التأسيس بتاريخ N/10/01:

المبلغ	الخصوم	رقم الحساب	المبلغ	الأصول	رقم الحساب
800000	الأموال الخاصة		600000	الأصول غ. جارية	
800000	أموال استغلال	101	300000	مباني (محل تجاري)	213
200000	خصوم غ. جارية		300000	معدات مكتب	218
200000	اقتراضات لدى مؤسسات	164	450000	الأصول الجارية	
	الاقتراض		150000	مخزون بضاعة	30
50000	خصوم جارية		100000	البنك	512
50000	موردو المخزونات والخدمات	401	200000	صندوق	53
1050000	المجموع		1050000	المجموع	

حل الحالة 05:

1- اعداد ميزانية المؤسسة X:

القيمة الصافية للسنة N-1	السنة N			ملاحظات	الأصول
	القيمة الصافية	التدنيات	المبلغ الاجمالي		
	3000	12000	15000		I. الأصول غير الجارية
	85250	14750	100000		• برمجيات المعلومات وما شابهها
	83437	51563	135000		• مباني
	26000	14000	40000		• معدات نقل
					• تجهيزات مكتبية
	197687	92313	290000		مجموع الأصول غير الجارية
	21800	800	22600		II. الأصول الجارية
	38425	2250	40675		• مواد أولية ولوازم
	7500	-	7500		• منتجات مصنعة
	37900	-	37900		• مخزون خارجي
	870	300	1170		• زبائن عاديين
	5942	-	5942		• زبائن مشكوك فيهم
	6000	-	6000		• الدولة والجماعات المحلية
	23750	-	23750		• الأعباء المعاينة سلفا
					• القيم المنقولة للتوظيف

التحليل المالي وإدارة المشاريع - محاضرات وتمارين محلولة-

	37750	-	37750		• بنوك الحسابات الجارية
	179937	3350	183287		مجموع الأصول الجارية
	377624	95663	473287		المجموع العام للأصول

السنة N-1	السنة N	ملاحظة	الخصوم
	201000		I. الأموال الخاصة
	59000		• رأس مال الشركة
	52558		• احتياطات
			• نتيجة السنة المالية
	312558		مجموع الأموال الخاصة
	-		II. الخصوم غير الجارية
	-		• المؤونات للأعباء والخصوم الخارجية
	-		• الديون المترتبة على عقد الإيجار التمويلي
	-		مجموع الخصوم غير الجارية
	16600		III. الخصوم الجارية
	23810		• موردو المخزونات والخدمات
	7137		• موردو الفواتير التي لم تصل إلى أصحابها
	17519		• زيائن دائنون
			• الدولة، الضرائب على النتائج
	65066		مجموع الخصوم الجارية
	377624		المجموع العام للخصوم

حل الحالة 06:

1- اعداد ميزانية المؤسسة:

القيمة الصافية للسنة N-1	السنة N			ملاحظات	الأصول
	القيمة الصافية	التدنيات	المبلغ الاجمالي		
	96000	24000	120000		III. الأصول غير الجارية <ul style="list-style-type: none"> • مباني • معدات نقل • تجهيزات مكتبية
	28437	174688	203125		
	10000	9000	19000		
	134437	207688	342125		مجموع الأصول غير الجارية
	57500	12500	70000		IV. الأصول الجارية <ul style="list-style-type: none"> • مواد أولية ولوازم • منتجات مصنعة • زبائن عاديين • الدولة والجماعات المحلية • الأعباء المعايينة سلفا • بنوك الحسابات الجارية
	92000	2500	94500		
	184500	-	184500		
	1794	-	1794		
	4000	-	4000		
	78500	-	78500		
	418294	15000	433294		مجموع الأصول الجارية
	552731	222688	775419		المجموع العام للأصول

السنة N-1	السنة N	ملاحظة	الخصوم
			IV. الأموال الخاصة
	100000		• رأس مال الشركة
	42500		• احتياطات
	220528		• نتيجة السنة المالية
	363028		مجموع الأموال الخاصة
			V. الخصوم غير الجارية
	-		• المؤونات للأعباء والخصوم الخارجية
	10000		• الديون المترتبة على عقد الايجار التمويلي
	10000		مجموع الخصوم غير الجارية
			VI. الخصوم الجارية
	73500		• موردو المخزونات والخدمات
	12344		• زبائن دائنون
	13750		• المستخدمون، الأعباء الواجب دفعها والحواصل الواجب استلامها
	73509		• الدولة، الضرائب على النتائج
	6600		• المساهمات البنكية الجارية
	179703		مجموع الخصوم الجارية
	552731		المجموع العام للخصوم

حل الحالة 07:

- 1- ترتب الأصول على أساس مبدأ السيولة المتزايدة، من الأبطأ إلى الأسرع سيولة. وبالنسبة للخصوم فترتب على أساس مبدأ الاستحقاق المتناقص من الأطول إلى الأقصر استحقاق.
- 2- تقدر مدة تحويل الصندوق إلى سيولة بـ 0.
- 3- الاحتياج من رأس المال العامل سالب معناه أنه ليس هناك احتياجات استغلالية للمؤسسة غير مغطاة بالموارد المالية قصيرة الأجل.
- 4- علاقة أثر الرفع المالي:

$$\text{أثر الرفع المالي} = (م ق - ع) \times \left[\frac{د}{أخ} \right] (1 - ض)$$

م ق = المردودية الاقتصادية؛

ع = تكلفة الديون؛

د = الديون؛

أخ = الأموال الخاصة؛

ض = معدل الضرائب على الأرباح.

- 5- حالات الرفع المالي: للرفع المالي ثلاثة حالات كما يلي:

الحالة الأولى: للرفع المالي أثر ايجابي في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الديون، حيث كلما زاد مستوى الاستدانة وزاد المقدار (م ق - ع)، كلما ارتفعت مردودية الأموال الخاصة.

الحالة الثانية: للرفع المالي أثر حيادي في الحالة التي تتساوى فيها المردودية الاقتصادية مع تكلفة الديون، وهو ما يعني ثبات الأموال الخاصة عند نفس المستوى.

الحالة الثالثة: للرفع المالي أثر سلبي في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الدين، حيث كلما زاد مستوى الاستدانة، كلما أدى ذلك إلى انخفاض المردودية المالية.

حل الحالة 08:

رؤوس الأموال العاملة	ر.م.ع. الصافي	ر.م.ع. الخاص	ر.م.ع. الاجمالي	ر.م.ع. الاجنبي	ا.ر.م.ع.	الخزينة الصافية
2015	3500000	2500000	4700000	1000000	1900000	1600000

التعليق على مؤشرات التوازن المالي:

- مبلغ رأس المال العامل موجب مؤشر جيد للتوازن المالي؛
- مبلغ ا.ر.م.ع يدل أن هناك احتياجات استغلالية للمؤسسة غير مغطاة بالموارد المالية قصير الأجل؛
- خ.ص أكبر من الصفر: التوازن المالي قصير الأجل محقق، أي أن المؤسسة تتمتع بسيولة على المدى القصير، ويمكن لها أن تقوم باستثمارات اضافية نظرا لاملاكها لموارد مالية دائمة تفوق احتياجاتها.

حل الحالة 09:

رأس المال العامل الاجمالي = 135000 = الأصول الجارية

أصول ثابتة = $\frac{1}{4}$ مجموع الميزانية

الأصول الجارية = $\frac{3}{4}$ مجموع الميزانية ومنه: مجموع الميزانية = الأصول الجارية $\times \frac{4}{3}$ = 180000

الأصول الثابتة = $\frac{1}{4} \times 180000 = 45000$

رأس المال العامل الخاص = 60000

الأموال الخاصة - الأصول الثابتة = 60000 ومنه: الأموال الخاصة = 105000

رأس المال العامل الدائم = 90000

الاموال الدائمة - الأصول الثابتة = 90000 ومنه: الاموال الدائمة = 135000

خصوم غير جارية = الاموال الدائمة - الاموال الخاصة ومنه: خصوم غير جارية = 30000

خصوم جارية = مجموع الخصوم - الاموال الدائمة = 45000

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
135000	<u>الاموال الدائمة:</u>	45000	الأصول الثابتة
105000	الاموال الخاصة		
30000	خصوم غير جارية	135000	الأصول الجارية
45000	<u>خصوم جارية</u>		
180000	المجموع	180000	المجموع

حل الحالة 10:

1- اعداد الميزانية المالية للمؤسسة المعنية في 2015/12/31:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
525000	<u>موارد دائمة:</u>	420000	<u>أصول غير جارية</u>
405000	أموال خاصة:	340000	<u>أصول جارية:</u>
330000	رأس المال الخاص	140000	حسابات مدينة
75000	احتياطات	120000	مخزونات

120000	خصوم غير جارية	80000	أصول الخزينة
235000	<u>خصوم جارية</u>		
760000	المجموع	760000	المجموع

2- حساب النسب المالية:

نسبة السيولة العامة = 1.45 ، نسبة السيولة المختصرة = 0.93 ، نسبة السيولة الفورية = 0.34

التعليق على النتائج:

- بالرغم من أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة منخفضة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الصناعي، حيث أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية بـ 1.45 بينما على المستوى الصناعي الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية بـ 2 مرة، إلا أن المؤسسة في مأمن من خطر التوقف عن الدفع في الأجل القصير.
- أما نسبة السيولة المختصرة للمؤسسة فهي منخفضة عن في القطاع، حيث أن الأصول سريعة التحول لسيولة في المؤسسة تغطي الخصوم الجارية بـ 0.93 مرة، بينما على المستوى الصناعي بـ 1 مرة. ولكن رغم انخفاضها على مثيلاتها في القطاع إلا أن المؤسسة باستطاعتها مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.
- بالنسبة لنسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة مرتفعة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الصناعي، حيث قدرت هذه النسبة في المؤسسة (0.34) بينما في القطاع (0.3)، هذا يعني أن قدرة النقدية الجاهزة ليست ضعيفة.

حل الحالة 11:

نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الديون

مجموع الميزانية = أموال خاصة + مجموع الديون

أموال خاصة / مجموع الميزانية - أموال خاصة = 1

أموال خاصة = 2/1500000 = 750000

• نسبة التمويل الخاص = أموال خاصة / الأصول الثابتة

ومنه: الأصول الثابتة = 600000

• الأصول الجارية = مجموع الميزانية - الأصول الثابتة

= 900000

• نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الخصوم الجارية 1

ولدينا: الخصوم غير الجارية = 1/2 (المخزونات + العملاء) 2

من 1 و 2:

نسبة السيولة الفورية = الأصول الجارية - (القيم غير جاهزة + قيم الاستغلال) / مجموع الديون - الخصوم غير جارية

نسبة السيولة الفورية = الأصول الجارية - 2 الخصوم غير جارية / مجموع الديون - الخصوم غير الجارية

ومنه: الخصوم غير الجارية = 350000

• الخصوم الجارية = 750000 - 350000 = 400000

• القيم الجاهزة = نسبة السيولة الفورية × الخصوم الجارية

القيم الجاهزة = 200000

• أصول جارية = قيم جاهزة + قيم غير جاهزة + قيم الاستغلال

900000 = 200000 + العملاء + 6 العملاء

$$7 \text{ العملاء} = 7 / 7000000$$

$$1000000 = \text{العملاء}$$

$$\bullet \text{ قيم الاستغلال} = 6000000$$

الميزانية:

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
11000000	أموال دائمة:	6000000	أصول غير جارية
7500000	أموال خاصة	9000000	أصول جارية:
3500000	خصوم غير جارية	6000000	قيم الاستغلال
4000000	خصوم جارية	1000000	قيم غير جاهزة
		2000000	قيم جاهزة
15000000	المجموع	15000000	المجموع

حل الحالة 12:

نسب السيولة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 1.47, \text{ نسبة السيولة المختصرة} = 0.41, \text{ نسبة السيولة الفورية} = 0.09$$

نسب النشاط:

$$\text{مهلة ائتمان الزبائن} = 21.92, \text{ مهلة ائتمان الموردين} = 82.50$$

نسب المديونية:

نسبة تغطية المصاريف المالية = 0.015 ، نسبة الاستقلالية المالية = 0.54

التعليق على النتائج:

أولاً- نسب السيولة:

- بالرغم من أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة منخفضة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الصناعي، حيث أن الاصول الجارية تغطي الخصوم الجارية بـ 1.47 بينما على المستوى الصناعي الاصول الجارية تغطي الخصوم الجارية بـ 2 مرة، إلا أن المؤسسة في مأمن من خطر التوقف عن الدفع في الأجل القصير.
- أما نسبة السيولة المختصرة للمؤسسة فهي منخفضة عن مثيلاتها في القطاع، حيث أن الاصول سريعة التحول لسيولة في المؤسسة تغطي الخصوم الجارية بـ 0.41 مرة، بينما على المستوى الصناعي بـ 1 مرة. ولكن رغم انخفاضها على مثيلاتها في القطاع إلا أن المؤسسة باستطاعتها مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.
- بالنسبة لنسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة منخفضة مقارنة بمثيلاتها على المستوى الصناعي، حيث لم تتعدى 9% بينما في القطاع 16%، هذا يعني مساهمة النقدية الجاهزة في التسديد ضعيفة، مما قد يعرض المؤسسة لمخاطر عدم سداد الاحتياجات المستعجلة خاصة في حالة عجزها عن تسهيل أصولها الجارية.

ثانياً- نسب النشاط:

- مهلة ائتمان الزبائن (21.92 يوم) منخفضة مقارنة بمثيلاتها في القطاع، ما يعني قصر المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنهم ليسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها. هذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بقدرة تفاوضية عالية اتجاه زبائنهم واتباعها لسياسة ائتمانية مشددة.
- مهلة ائتمان الموردين (82.50 يوم) أعلى من مثيلاتها على المستوى الصناعي (60 يوم)، هذا يعني أن المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة لتسديد ما عليها اتجاههم طويلة، وبالنظر لمهلة ائتمان الزبائن نجدها أقل من مهلة تسديد الموردين، أي أن المؤسسة تنتظر تحصيل

حقوقها لتسديد ديون مورديها، مما يجنبها صعوبات السيولة، وهذا مؤشر جيد عن سياسة رشيدة في تسيير المؤسسة لعناصر أصولها و خصومها الجارية.

ثالثا - نسب المديونية:

- نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام تقدر بـ (0.57) وهي تفوق مثيلاتها في الصناعة (0.48)، هذا يدل على أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية، فتعتمد على 57% من أموالها الخاصة و (43%) ديون.

- أما نسبة تغطية المصاريف المالية فتقدر بـ 1.5 % وهي منخفضة عن مثيلاتها في القطاع (2%)، وهذا يدل على قدرة المؤسسة على التحكم في مصاريفها المالية، فالمصاريف لا تمثل جزء كبير من رقم الأعمال.

حل الحالة 13:

1- حساب مؤشرات التوازن المالي:

• ر.م.ع = الموارد الدائمة - الأصول غير الجارية

$$= 280966 - 248350 = 32616$$

• ا.ر.م.ع = (الأصول الجارية - النقدية) - (الخصوم الجارية - السلفات المصرفية)

$$= (228926 - 13250) - (196310 - 3000) = 22366$$

• الخزينة الصافية = ر.م.ع - ا.ر.م.ع

$$= 10250$$

التعليق:

ر.م.ع < 0، هو مؤشر جيد للتوازن، ويدل على أن الموارد الدائمة غطت الأصول غير الجارية، والجزء المتبقي يستعمل لتغطية الأصول الجارية.

ا.ر.م.ع < 0، يدل على أن هناك احتياجات استغلالية للمؤسسة غير مغطاة بالموارد المالية قصيرة الأجل.

الخزينة الصافية < 0، ومنه التوازن المالي قصير الأجل محقق، أي أن المؤسسة تتمتع بسيولة على المدى القصير، ويمكن لها أن تقوم باستثمارات اضافية، نظرا لاملاكها لموارد مالية دائمة تفوق احتياجاتها.

2- حساب النسب المالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = 1.16$$

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = 0.35$$

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = 0.06$$

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = 1.13$$

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = 0.93$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام} = 0.48$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم} = 0.82$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = 0.94$$

حل الحالة 14:

1- اكمال الميزانية:

$$\text{لدينا نسبة التمويل الدائم} = \text{الموارد الدائمة} / \text{الأصول غير الجارية} = 1.2$$

$$\text{الموارد الدائمة} = 125000 \times 1.2 = 150000 \text{ دج}$$

$$\text{لدينا: مجموع الخصوم} = \text{الموارد الدائمة} + \text{الخصوم الجارية} \dots 1$$

لكن: الخصوم الجارية = 0.4 مجموع الخصوم2

ومنه: مجموع الخصوم = مجموع الأصول = 2500000 دج

ومنه: نسبة الأصول غير الجارية = 50 %

نسبة الاصول الجارية = 50% ومنه: الاصول الجارية = 1250000 دج

قيم الاستغلال = 750000

قيم جاهزة = 300000

نسبة الاصول الجارية = نسبة قيم الاستغلال + نسبة قيم غير جاهزة + نسبة قيم جاهزة

ومنه: نسبة قيم غير جاهزة = 8% ومنه: قيم غير جاهزة = 200000 دج

بالنسبة للخصوم:

نسبة مجموع الخصوم = نسبة الموارد الدائمة + نسبة الخصوم الجارية

ومنه: نسبة الموارد الدائمة = 60%

نسبة الاموال الخاصة = 60% - 12% = 48%

الأموال الخاصة = 1200000 دج

الخصوم غير الجارية = 300000 دج

الخصوم الجارية = 1000000 دج

نسبة سلفات مصرفية = 7.2%

نسبة الموردون = 12.8% = 320000 دج

الضرائب على النتائج = 500000 دج

الميزانية المختصرة:

المبالمع	%	المبالمع	%	الأصول
1200000	60	1250000	50	أصول غير جارية
1500000		1250000		اصول جارية
300000	48	750000	30	قيم الاستغلال
1000000	12	200000	8	قيم غير جاهزة
320000	40	300000	12	قيم جاهزة
500000	12.8			
180000	20			
	7.2			
2500000	100	2500000	100	المجموع

حل الحالة 15:

- حساب مؤشرات التوازن المالي:

• ر.م.ع = الموارد الدائمة - الأصول غير الجارية

$$117000 = 435000 - 552000 =$$

• ا.ر.م.ع = (الأصول الجارية - النقدية) - (الخصوم الجارية - السلفات المصرفية)

$$104000 = (9000 - 251000) - (22000 - 368000) =$$

• الخزينة الصافية = ر.م.ع - ا.ر.م.ع

$$13000 = 104000 - 117000 =$$

التعليق:

ر.م.ع < 0، هو مؤشر جيد للتوازن، ويدل على أن الموارد الدائمة غطت الأصول غير الجارية، والجزء المتبقي يستعمل لتغطية الأصول الجارية.

ا.ر.م.ع < 0، يدل على أن هناك احتياجات استغلالية للمؤسسة غير مغطاة بالموارد المالية قصيرة الأجل.

الخزينة الصافية < 0، ومنه التوازن المالي قصير الأجل محقق، أي أن المؤسسة تتمتع بسيولة على المدى القصير، ويمكن لها أن تقوم باستثمارات اضافية، نظرا لاملاكها لموارد مالية دائمة تفوق احتياجاتها.

- حساب النسب المالية:

النسبة	الصيغة الرياضية	حسابها	التعليق على النسبة
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$	$\frac{368000}{251000} = 1.46$	1.46 > 1، ومنه الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية وتزيد عن ذلك بـ 0.46.
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{الأصول الجارية - المخزون}}{\text{الخصوم الجارية}}$	$\frac{265000 - 368000}{251000} = 0.41$	0.41 تدخل ضمن المجال 0.3 و 0.5، ومنه للمؤسسة القدرة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.
نسبة السيولة الفورية	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم الجارية}}$	$0.08 = \frac{22000}{251000}$	0.08 لا تدخل ضمن المجال 0.25 و 0.35، ومنه ليست للمؤسسة نقدية كافية لتغطية الخصوم الجارية.
نسبة الاستقلالية المالية	$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{الديون}}$	$\frac{436000}{367000} = 1.18$	1.18 > 1، للمؤسسة القدرة الكافية على الاقتراض والتسديد

مؤشر جيد، ومنه المؤسسة تعتمد نسبة 78.98 % من تمويلها الدائم على أموالها الخاصة.	$\frac{436000}{552000} \times 100 = 78.98$	$100 \times \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أموال دائمة}}$	نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم
54.29% تدخل ضمن المجال 20% و 60%، وهو مؤشر جيد، معناه أن المؤسسة تعتمد على 54.29% من أموالها الخاصة في تمويلها العام.	$54.29 = 100 \times \frac{436000}{803000}$	$\frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$	نسبة الاستقلالية المالية في التمويل العام

حل الحالة 16:

1- حساب نسب تغير كل من رقم الأعمال، انتاج السنة، القيمة المضافة، النتيجة الصافية:

• نسبة تغير رقم الأعمال:

$$n = (\text{رقم أعمال السنة } n) - (\text{رقم أعمال السنة } (n-1)) / (\text{رقم أعمال السنة } (n-1))$$

$$= 12.5\%$$

• نسبة تغير الانتاج = 9%

• نسبة تغير القيمة المضافة = 13.25%

• نسبة تغير النتيجة الصافية:

لدينا بالنسبة للدورة 2015:

- النتيجة العادية قبل الضريبة = 168000

- الضرائب على الأرباح = $0.25 \times 168000 = 42000$

$$- \text{النتيجة الصافية} = 168000 - 42000 = 126000$$

ولدينا بالنسبة للدورة 2016:

$$- \text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = 187500$$

$$- \text{الضرائب على النتائج} = 0.25 \times 187500 = 46875$$

$$- \text{النتيجة الصافية} = 187500 - 46875 = 140625$$

$$- \text{نسبة تغير النتيجة الصافية} = 11.6\%$$

2- حساب نسب المردودية للدورة 2016:

- نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة = $1200000/140625 = 11.72\%$

- نسبة المردودية الاقتصادية = الفائض الاجمالي للاستغلال / الأصول الاقتصادية

$$= (1200000 + 392000) / 245000 =$$

$$= 1592000/245000 = 15.39\%$$

حل الحالة 17:

✓ حساب الـ VAN:

$$VAN = VAR - VAD$$

$$VAN = 35000 \left[\frac{1 - (1 + 0,11)^{-7}}{0,11} \right] + 9000 (1,11)^{-7} - 165000$$

$$VAN = 4261,97$$

بما أن $VAN < 0$ فيتم قبول المشروع.

- حساب ال VAN لما $i = 18\%$

$$VAN = 35000 \left[\frac{1-(1+0,18)^{-7}}{0,18} \right] + 9000 (1,18)^{-7} - 165000$$

$$VAN = - 28771,20893$$

بما أن $VAN > 0$ فيتم رفض المشروع.

حل الحالة 18:

- تحديد أي مشروع تختاره المؤسسة وفق طريقة فترة الاسترداد:

• المشروع (1):

$$DR1 = \frac{112000}{43000} = 2,6046 \text{ (سنتين و 7 أشهر تقريبا)}$$

• المشروع (2):

$$DR2 = \frac{210000}{51000} = 4,07 \text{ (4 سنوات تقريبا)}$$

نلاحظ بأن $DR2 > DR1$ وبالتالي تختار المؤسسة المشروع أقل فترة استرداد ألا و هو المشروع الأول.

- تحديد أي مشروع تختاره المؤسسة وفق صافي القيمة الحالية:

• المشروع (1):

$$VAN_1 = 43000 \left[\frac{1-(1+0,09)^{-7}}{0,09} \right] - 112000$$

$$VAN_1 = 55255,00432$$

• المشروع (2):

$$VAN_2 = 51500 \left[\frac{1-(1+0,09)^{-7}}{0,09} \right] - 210000$$

$$VAN_2 = 98755,215$$

نلاحظ بأن كلا النتيجتين موجبتين و بالتالي كلا المشروعين مقبولين مبدئياً، إلا أنه يتم اختيار المشروع (2) لأن $VAN_1 < VAN_2$ و الملاحظ هنا هو أن عملية الاختيار تصطدم بمشكل المدة حيث هناك عدم توافق في المدة بين المشروعين.

حل الحالة 19:

تحديد أي مشروع سيقبل من طرف المؤسسة:

- باستعمال طريقة معدل العائد الداخلي:

• المشروع (1):

$$TMR_1 = \frac{[(90000.4)+(90000.2)].100}{440000} = 110,454 \%$$

• المشروع (1):

$$TMR_2 = \frac{(12000.4).100}{440000} = 109,09 \%$$

• المشروع (1):

$$TMR_3 = \frac{[(16000.3)+11000+(110000.2.0,17)].100}{440000} = 169,09 \%$$

نلاحظ أنه حسب هذه الطريقة سيتم قبول المشروعات الثلاثة إلا أن أحسنها هو المشروع (3) الذي يزيد معدل ربحيته عن ربحية المشروعين (1) و (2).

- باستعمال طريقة فترة الاسترداد:

• المشروع (1):

$$DR_1 = \frac{440000}{90000} = 4,88$$

• المشروع (2):

$$DR_2 = \frac{440000}{120000} = 3,66$$

• المشروع (3):

يسترد هذا المشروع رأس ماله خلال السنة الثالثة من الاستعمال.

أحسن استثمار هو المشروع (3) لأنه يسترد رأس ماله في مدة أقصر مقارنة بباقي المشاريع.

حل الحالة 20:

- حساب الـ VAN_1 و الـ VAN_2 :

$$VAN_1 = [160000 (1,1)^{-1} + 110000 (1,1)^{-2} + 70000 (1,1)^{-3} + 120000 (1,1)^{-4} + 130000 (1,1)^{-5}] - 480000$$

$$VAN_1 = - 28362,94$$

$$VAN_2 = [170000 (1,1)^{-1} + 60000 (1,1)^{-2} + 122000 (1,1)^{-3} + 150000 (1,1)^{-4} + 115000 (1,1)^{-5}] - 420000$$

$$VAN_2 = + 49650,6075$$

- تحديد المشروع الذي تختاره المؤسسة:

بما أن $VAN_1 > 0$ و $VAN_2 < 0$ فإن المؤسسة تختار المشروع (2).

حل الحالة 21:

حساب القيمة الحالية للربح الصافي:

ص ق ح = ق ح للإيرادات - ق ح للنفقات

$$VAN = VAR - VAD$$

$$VAN = 15000 \left[\frac{1-1,12^{-7}}{0,12} \right] (1,12) - 33000$$

$$VAN = 5201,0871$$

- حساب المعدل الداخلي للعائد لهذه الآلة:

نحسب i من العلاقة التالية:

$$C = VAR$$

$$33000 = 15000 \left[\frac{(1-i)^{-7}}{i} \right] (1,12)^{-2}$$

نلاحظ بأن هذه العلاقة لا تقابلها في الجداول المالية أي من العلاقات المستعملة، و لذلك نقوم بحساب C بعد سنتين بمعدل 12% و هذا بافتراضه معدل السوق.

$$\frac{33000}{(1,12)^{-2}} = 41395,2 = 10500 \left[\frac{1-(1-i)^{-7}}{i} \right]$$

نلاحظ من الجدول المالي رقم 4 بأن $i = 13,5$

- يتم قبول المشروع لأنه يحقق أرباح حسب طريقة VAN و أيضا لأن المعدل الداخلي للعائد أكبر من معدل الفائدة المطبق.

حل الحالة 22:

1- حساب التدفقات الصافية للخزينة:

بما أن أعباء التشغيل السنوية والنواتج المحصلة السنوية متساوية في العشر (10) سنوات، فان التدفقات الصافية تكون متساوية في نهاية كل سنة، لذلك نكتفي بحساب التدفق الصافي للخزينة في نهاية السنة الأولى.

التدفق الصافي = النواتج المحصلة - الأعباء المسددة - الضرائب على الأرباح

$$\text{مخصصات الاهتلاك} = 10/600000 = 60000 \text{ د.ج}$$

النتيجة قبل الضريبة = النواتج المحصلة - (الأعباء المسددة + مخصصات الاهتلاك)

$$= 120000 - (60000 + 30000)$$

$$= 30000$$

$$\text{الضرائب على الأرباح} = 0.25 \times 30000 = 7500$$

$$\text{التدفق الصافي} = 120000 - (7500 + 30000)$$

$$= 82500 \text{ د.ج. . وهي نفس القيمة للسنوات الأخرى.}$$

2- حساب القيمة الحالية الصافية:

بما أن التدفقات الصافية للخزينة متساوية نحسب VAN كما يلي:

$$\text{VAN} = 82500 \times 20000 + \frac{1 - 0.8^{-10}}{0.08} \times 600000 - 1.08^{-10}$$

$$\text{VAN} = 9263.86 + 553581.71 - 600000$$

$$\text{VAN} = -37154.43$$

نلاحظ أن القيمة سالبة، أي أن التدفقات الصافية للخزينة أقل من تكلفة الاستثمار، وعليه لا يوجد

للاستثمار مردودية.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً - الكتب:

أ - باللغة العربية:

- 01 - أحمد بوثين، "المحاسبة المالية والمعايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 02 - حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل -"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 03 - خميسي شيحة، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 04 - رديم حسين، "أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية"، الطبعة الأولى، منشورات مكتبة إقرأ، الجزائر، 2011.
- 05 - الرفاعي خليل محمود، "أساسيات المحاسبة المالية"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 06 - زياد رمضان، محمود الخلايلة، "التحليل والتخطيط المالي"، الطبعة الأولى، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.
- 07 - شعيب شنوف، "التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 08 - شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة الوطنية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية"، الجزء الأول، المكتبة الجزائرية، الجزائر، 2008.

- 09- طارق عبد العال حماد، "تحليل القوائم المالية لأغراض استثمارية ومنح الائتمان"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 10- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي ادريس، "الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 11- عبد الحليم كرجة، علي رابعة، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الصفاء للنشر، عمان، 2006.
- 12- عدنان تايه التعيمي، سعدون مهدي الساقى، أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، "الإدارة المالية - النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- 13- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 14- علي شريف، محمد فريد الصحن، "مبادئ الإدارة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002
- 15- فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- 16- م بن كرادحية، "الرياضيات المالية"، الصفحات الزرقاء العالمية، البويرة، بدون سنة نشر.
- 17- محمد المبروك أبو زيد، "التحليل المالي شركات وأسواق مالية"، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 18- محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية - الاستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

- 19- مفلح عقل، "مقدمة في الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- 20- مليكة زغيب، ميلود بوشنفير، "التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- 21- منير ابراهيم الهندي، "الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 22- منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، "التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات -"، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، 2000.
- 23- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي -"، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- 24- ناصر داداي عدون، "الرياضيات المالية"، دار المحمدية، الجزائر، 1995.
- 25- نصر الدين عيساوي، "المحاسبة المالية المعقدة 2"، مؤسسة نوميد غراف للنشر والإشهار، الجزائر، 2017.
- 26- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي - الإدارة المالية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 27- يوسف مامش، ناصر داداي عدون، "أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي"، الطبعة الأولى، دار المحمدية، الجزائر، 2008.

ب- باللغة الأجنبية:

01- Hubert de la Bruslerie, "analyse financière information financière et diagnostic", 3eme édition, Dunod, paris, 2006.

- 02- Patrick Piget, "**La gestion financière**", édition economica, 1988.
- 03- Pierre Vernimen, Pascal Quiry, Yann Le fur, «**Finance d'entreprise**», 9^{eme} Edition, Dalloz, Paris, 2011.

ثانيا - المطبوعات الجامعية:

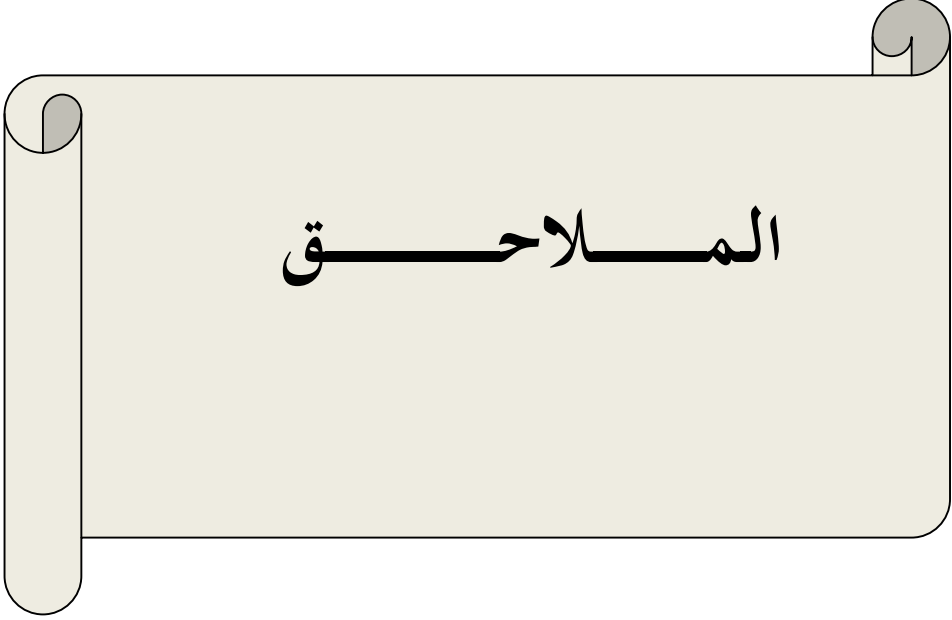
- 01- حياة نجار، "محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية"، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، 2016/2015.

ثالثا - الملتقيات:

- 01- الياس غفال، ميلود برني، "دور التشخيص المالي في عملية التشخيص الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار برنامج التأهيل"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 23/22 ماي 2012.
- 02- وهيبية ناصري، "التشخيص المالي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 23/22 ماي 2012.

رابعا - القوانين:

- 01- القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادرة عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (19)، الصادر بتاريخ: 2009/03/25.



الملاحق

ملحق رقم (1): محتوى بنود الميزانية

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		32
محتوى فصول الميزانية ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في				
N اهتلاكات / أرصدة	N إجمالي	الأصول المالية		
		الأصول المثبتة (غير الجارية)		
2907 و 2807	207	فارق الشراء (ou goodwill)		
280 (خارج 2807)	20 (خارج 207)	التثبيتات المعنوية		
290 (خارج 2907)	21 و 22 (خارج 229)	التثبيتات العينية		
281 و 282 و 291 و 292	23	التثبيتات الجارية إنجازها		
293	265	التثبيتات المالية		
	26 (خارج 265 و 269)	السندات الموضوعه موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة		
	271 و 272 و 273	المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقه		
	274 و 275 و 276	السندات الأخرى المثبتة		
		القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية		
		مجموع الأصول غير الجارية		
		الأصول الجارية		
	30 إلى 38	المخزونات و المنتجات قيد الصنع		
39	41 (خارج 419)	الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة		
491	409 مدين [42 و 43 و 44	الزبائن		
495 و 496	(خارج 444 إلى 448) 45 و 46	المدينون الآخرون		
	و 486 و 489]			
	444 و 445 و 447	الضرائب		
	مدين 48	الأصول الأخرى الجارية		
	50 (خارج 509)	الموجودات وما يماثلها		
	519 و غيرها من المدينين (51)	توظيفات و أصول مالية جارية		
59	و 52 و 53 و 54)	أموال الخزينة		
		مجموع الأصول الجارية		
		المجموع العام للأصول		

33		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
محتوى فصول الميزانية ميزانية الخصوم السنة المالية المقفلة في			
N	الخصوم		
	رؤوس الأموال الخاصة		
108 و 101	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)		
109	رأس المال غير المطلوب		
106 و 104	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطيات المدمجة) (1)		
105	فارق إعادة التقييم		
107	فارق المعادلة (1)		
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)		
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد		
	حصة الشركة المدمجة (1)		
	حصة ذوي الأقلية (1)		
	المجموع 1		
	الخصوم غير الجارية		
17 و 16	القروض و الديون المالية		
155 و 134	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)		
229	الديون الأخرى غير الجارية		
15 (خارج 155) و 131 و 132	المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا		
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)		
	الخصوم الجارية		
40 (خارج 409)	الموردون و الحسابات الملحقه		
دائن 444 و 445 و 447	الضرائب		
419 و 509 دائن [42 و 43	الديون الأخرى		
و 44 (خارج 444 إلى 447) 45			
و 46 و 48 [
519 و غيرها من الديون 51	خزينة الخصوم		
و 52			
	مجموع الخصوم الجارية (3)		
	المجموع العام للخصوم		
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.			

ملحق رقم (2): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

34		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19	28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م
محتوى فصول حساب النتائج حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من إلى.....			
N			
70		المبيعات و المنتجات الملحقة	
72		تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	
73		الإنتاج المثبت	
74		إعانات الاستغلال	
1 - إنتاج السنة المالية			
60		المشتريات المستهلكة	
61 و 62		الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
63		أعباء المستخدمين	
64		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	
4 - إجمالي فائض الاستغلال			
75		المنتجات العملياتية الأخرى	
65		الأعباء العملياتية الأخرى	
68		المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة	
78		استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	
5 - النتيجة العملياتية			
76		المنتجات المالية	
66		الأعباء المالية	
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
695 و 698		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
692 و 693		الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
77		عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	
67		عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	
9 - النتيجة غير العادية			
10 - صافي نتيجة السنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)			
11 - صافي نتيجة المجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.			

ملحق رقم (3): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

31		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
حساب النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من إلى.....					
مثلا					
N - 1	N	ملاحظة			
			رقم الأعمال كلفة المبيعات		
			هامش الربح الإجمالي		
			منتجات أخرى عملياتية		
			التكاليف التجارية		
			الأعباء الإدارية		
			أعباء أخرى عملياتية		
			النتيجة العملياتية		
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة		
			(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)		
			منتجات مالية		
			الأعباء المالية		
			النتيجة العادية قبل الضريبة		
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية		
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)		
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
			الأعباء غير العادية		
			المنتجات غير عادية		
			النتيجة الصافية للسنة المالية		
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)		
			النتيجة الصافية للمجموع الدمج (1)		
			منها حصة ذوي الأقلية (1)		
			حصة المجمع (1)		
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة					

ملحق رقم (4): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

35		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م	
جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى					
السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة			
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
			التحصليات المقبوضة من عند الزبائن		
			المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين		
			الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة		
			الضرائب عن النتائج المدفوعة		
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)		
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
			المسحوبات عن اقتناء تثبيطات عينية أو معنوية		
			التحصليات عن عمليات التنازل عن تثبيطات عينية أو معنوية		
			المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية		
			التحصليات عن عمليات التنازل عن تثبيطات مالية		
			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		
			الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)		
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
			التحصليات في أعقاب إصدار أسهم		
			الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		
			التحصليات المتأتية من القروض		
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)		
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات		
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)		
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية		
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية		
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة		
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية		

ملحق رقم (5): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

28 ربيع الأول عام 1430 هـ 25 مارس سنة 2009 م		الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 19		36
جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى				
السنة المالية N - 1	السنة المالية N	ملاحظة		
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين و الديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تسيّجات تحصيلات التنازل عن تسيّجات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)	
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض	
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة	
			(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.	

ملحق رقم (6): جدول تغيرات الأموال الخاصة

25 ربيع الأول 1435
25 مارس سنة 2013 م

جدول تغير الأموال الخاصة

ملاحظة	رأسمال الشركة	ملاحة الإصدار	فارق التقييم	فارق إمداد التقييم	الاحتياطات و التقييمات
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2					
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة					
إمداد تقييم الثبوتات					
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج					
التخصم المدفوع					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1					
تغيير الطريقة المحاسبية					
تصحيح الأخطاء الهامة					
إمداد تقييم الثبوتات					
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج					
التخصم المدفوع					
زيادة رأس المال					
صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					